

The City and Neighborhood Gang Violence: A Theoretical Approach

Dr. Fawaz Alanezi

Associate Professor of Sociology

Department of Sociology and Social Work

College of Social Sciences - Kuwait University

fawazalanezi@yahoo.com

Prof. AbdulAli Debla

Department of Sociology - University of Mohamed Khider Biskra

debladz@yahoo.fr

Copyright (c) 2025 Fawaz Alanezi (PhD), Prof. AbdulAli Debla (PhD)

DOI: <https://doi.org/10.31973/7kfr2n54>



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

The current research aimed to shed light on the issue of neighbourhood gang violence in the city, which is increasing day by day. The current research has addressed many important points related to the research topic, as follows: the right to the city, sociology in the face of deviance and crime, violence and crime from a postmodern perspective, the city and gang violence, and the definition of gang violence. Then, the research monitored the factors related to the emergence of neighbourhood gangs. As an attempt by the researchers to explain violence and crime in the city, both the subculture approach and the architectural space approach were explained briefly. Also, at the end of the research, some proposed solutions were presented to confront the phenomenon of neighbourhood gangs, and a future vision for life in the city was presented so that we can obtain the right to live in a suitable, positive, stimulating and clean city... for us and for our children after us.

Keywords: City, the right to the city, urban sociology, gang, gang violence, subculture, architectural space.

المدينة وعنف عصابات الأحياء : مقارنة نظرية

أ.د. عبد العالي دبله

قسم علم الاجتماع

جامعة محمد خيضر بسكرة

د. فواز عويد العنزي

أستاذ مشارك علم الاجتماع

قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

(مُلخَصُ البَحْث)

البحث الحالي يهدف إلى إلقاء الضوء على موضوع العنف عصابات الأحياء في المدينة، والذي يتزايد يوما بعد يوم. ولقد تناول البحث الحالي العديد من النقاط المهمة المرتبطة بموضوع البحث، هي: الحق في المدينة، وعلم الاجتماع في مواجهة الانحراف والجريمة، والعنف والجريمة من وجهة نظر ما بعد الحداثة، والمدينة وعنف العصابات، وتعريف العنف العصابات. ثم قام البحث برصد العوامل المرتبطة بظهور عصابات الأحياء. وكمحاوله من الباحثين في تفسير العنف والجريمة في المدينة، تم شرح كل من مدخل الثقافة الفرعية ومدخل المجال أو الفضاء المعماري بشيء من الإيجاز. أيضا وفي نهاية البحث تم تقديم بعض الحلول المقترحة لمواجهة ظاهرة عصابات الأحياء، وتقديم رؤية استشرافية للحياة في المدينة حتى نحصل على الحق في العيش في مدينة مناسبة وإيجابية ومحفزة ونظيفة... لنا ولأبنائنا من بعدنا.

الكلمات المفتاحية: المدينة، الحق في المدينة، علم الاجتماع الحضري، العصابة، العنف العصابات، الثقافة الفرعية، المجال أو الفضاء المعماري.

مقدمة:

المدينة من منظور سوسيولوجي هي أكثر من مجرد تجمع سكاني أو بنية مادية. هي نظام اجتماعي معقد يتشكل من تفاعل مجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية. أيضا المدينة هي كائن حي يتطور باستمرار، وتتفاعل فيه العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بطرق معقدة. وفهم هذه الديناميات هو أمر أساسي لتحسين حياة سكان المدن وبناء مستقبل أفضل. ومن الخصائص الرئيسية للمدينة: (انظر: غيث، ١٩٧٢؛ عبد الباقي، ٢٠١١؛ ناصف، ٢٠١٦؛ عبد المعطي، ٢٠١٧)

١- تتسم المدن بكثافة سكانية عالية مقارنة بالمناطق الريفية، مما يؤدي إلى تفاعلات اجتماعية مكثفة وتنوع في الأنماط الحياتية.

- ٢- تجمع المدن أفرادًا من مختلف الخلفيات الاجتماعية والثقافية، مما يخلق بيئة غنية بالتنوع والتعددية.
 - ٣- يرتبط سكان المدن بأنواع مختلفة من الوظائف والأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى توزيع عمل متخصص.
 - ٤- تشهد المدن أنماطًا معقدة من التفاعلات الاجتماعية، والتي قد تكون رسمية وغير رسمية، قصيرة الأمد وطويلة الأمد.
 - ٥- تتطلب الحياة الحضرية بنية تحتية متطورة لتلبية احتياجات السكان، مثل: النقل والمواصلات، والإمدادات، والصرف الصحي...
 - ٦- تخضع المدن لتغيرات اجتماعية سريعة بسبب العولمة والتطور التكنولوجي، مما يؤثر على أنماط الحياة والقيم الاجتماعية.
- وعلى الرغم من أن المدن قديمة قدم الحضارة نفسها، إلا أن الاهتمام العلمي المنظم بالظواهر الحضرية هو ظاهرة حديثة نسبيًا. فمع ظهور الثورة الصناعية (في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر) التي أدت إلى هجرة جماعية من الريف إلى المدن، مما خلق تحديات اجتماعية واقتصادية جديدة، ظهر علم الاجتماع الحضري كفرع من فروع علم الاجتماع لدراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ... في المناطق الحضرية. ويتناول هذا العلم مجموعة واسعة من القضايا، بدءًا من تخطيط المدن وتمييزها وصولاً إلى التفاوت الاجتماعي والفقر والعنف والجريمة في المناطق الحضرية.
- وبشيء من التفصيل فإن علم الاجتماع الحضري يهتم بدراسة الأبعاد التالية في المدينة: (انظر: Abrahamson، 2023: 22، Odum & Barrett، ٢٠٠٤: ٣٠)
- ١- دراسة التنظيم الاجتماعي للمدينة، بما في ذلك الطبقات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية، والأنماط الثقافية.
 - ٢- دراسة التغيرات الاجتماعية التي تحدث في المدن، مثل الهجرة، والنمو السكاني، والتطورات الاقتصادية.
 - ٣- دراسة ثقافة المدن، مثل الفن، والموسيقى، والأدب.
 - ٤- دراسة المشكلات الاجتماعية التي تواجه المدن، مثل الفقر، والعنف، والجريمة، والتهميش، والتلوث،...
 - ٥- دراسة كيفية تخطيط وتصميم المدن، وكيف تؤثر هذه التصميمات في الحياة الاجتماعية. وترجع أهمية دراسة المدينة في علم الاجتماع الحضري إلى:

- ١- تساعد دراسة المدينة على فهم التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات الحضرية، مثل التفاوت الاجتماعي، والفقر، والعنف، والجريمة، والتلوث،...
 - ٢- يمكن استخدام النتائج البحثية في علم الاجتماع الحضري لتطوير سياسات أفضل لتحسين حياة سكان المدن.
 - ٣- تساهم دراسة المدينة في بناء مجتمعات أكثر عدالة واستدامة.
- ويعد العديد من علماء علم الاجتماع الكلاسيكيين، مثل إميل دوركايم وماكس وبرولويس وورث وإريك فروم ونوربرت إلياس، روادًا في مجال علم الاجتماع الحضري.
- والبحث الحالي يهدف إلى إلقاء الضوء على موضوع العنف عصابات الأحياء في المدينة، والذي يتزايد يوما بعد يوم. ولقد تناول البحث الحالي العديد من النقاط المهمة المرتبطة بموضوع البحث، هي: الحق في المدينة، وعلم الاجتماع في مواجهة الانحراف والجريمة، والعنف والجريمة من وجهة نظر ما بعد الحداثة، والمدينة وعنف العصابات، وتعريف العنف العصابات. ثم قام البحث برصد العوامل المرتبطة بظهور عصابات الأحياء. وكماحولة من الباحثين في تفسير العنف والجريمة في المدينة، تم شرح كل من مدخل الثقافة الفرعية ومدخل المجال أو الفضاء المعماري بشيء من الإيجاز.
- أيضا تم تقديم بعض الحلول المقترحة لمواجهة ظاهرة عصابات الأحياء، وتقديم رؤية استشرافية للحياة في المدينة حتى نحصل على الحق في العيش في مدينة مناسبة وإيجابية ومحفزة ونظيفة... لنا ولأبنائنا من بعدنا.

مصطلحات الدراسة:

١- المدينة

مفهوم المدينة تشترك فيه تخصصات معرفية متعددة السياسة، علم الاجتماع، الهندسة المعمارية، الديموغرافيا كل حسب اهتمامه أو الجانب الذي تهتم به هذه المقاربات المختلفة، وبالنسبة لعلم الاجتماع يمكن القول أن المدينة تعتبر ظاهرة معقدة ومركبة، تتميز بالكثافة السكانية المرتفعة والتنوع الاجتماعي والثقافي، تُشكّل مركزاً للنشاط الاقتصادي والسياسي والثقافي وتضم سكان متنوعين ومختلفين ومتخصصين. تتميز بالكثافة السكانية المرتفعة، و مكان تتقاطع فيه أنشطة العديد من الفاعلين في الحياة الاجتماعية مع المكونات المادية للمدينة.. ويشكل أفرادها علاقات اجتماعية جديدة وأنماط حياة تختلف عن تلك الموجودة في المناطق الريفية.

٢- العنف:

تعرف منظمة الصحة العالمية العنف على أنه هو أحد المشكلات الصحية العمومية التي تحدث نتيجة لاستخدام القوة والعنف البدني عن قصد، سواء للتهديد أو للإيذاء الفعلي ضد النفس، أو ضد شخص آخر، أو ضد مجموعة أو مجتمع، وقد يؤدي العنف أو يحتمل أن يؤدي إلى الإصابة، أو الوفاة، أو الضرر النفسي، أو سوء النمو، أو الحرمان. وقد أصبح العنف واحداً من المشكلات الصحية الرئيسية في وقتنا الحالي ولا يوجد بلد أو مجتمع لم يتأثر بالعنف. (<https://www.emro.who.int › violence>)

يعرف العنف في علم الاجتماع بأنه استخدام القوة الجسدية أو النفسية أو الرمزية لتحقيق أهداف أو فرض إرادة على الآخرين، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة. يُعدّ العنف انعكاساً للصراعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وغالباً ما يرتبط بعدم المساواة أو انعدام العدالة في المجتمع.

٣- عصابات الأحياء:

يشير إلى مجموعات اجتماعية غير رسمية تتشكل غالباً في المناطق الحضرية الفقيرة أو المهمشة، لكنها تميل إلى ممارسة أنشطة غير قانونية، تقوم هذه العصابات على أسس تضامنية بين أعضائها مثل تجارة المخدرات أو السرقة. من منظور علم الاجتماع، يُنظر إلى هذه العصابات كاستجابة للعزلة الاجتماعية أو الاستبعاد أو للحرمان الاقتصادي، والإقصاء، والبحث عن الهوية والانتماء. (Klein Et Maxon ٢٠٠٦)

مشكلة الدراسة وتساولاتها:

كانت المدينة ولا تزال فضاءً مركزيًا لتفاعل الأفراد والجماعات خلقها الإنسان من أجل راحته وتحقيق وجوده وتطلعاته، حيث كانت على مر التاريخ بيئة خصبة تتداخل فيها أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة. ولكن سعي الإنسان لتحقيق هذه الرغبة وهذه الأمانى مع مرور الزمن أفرز مظاهر سلبية أو آثاراً جانبية وتحديات اجتماعية متنوعة، صاحبت تطور المدينة، فلم تعد المدينة مكاناً للراحة والنشاط والعمل بل أصبحت بيئة للتهميش والإقصاء الاجتماعي والتوترات الاجتماعية والسياسية، تُبرز المدينة أيضاً مظاهر التهميش والإقصاء خاصة في الأحياء التي خلفت عن النمو والتطور والتي نسميها الأحياء المهمشة وما صاحب ذلك من عنف وإجرام وانحرافات مختلفة، بل أصبحت هذه الأحياء بؤرة لكثير من المشكلات الاجتماعية. وفي هذا السياق، يظهر عنف عصابات الأحياء كظاهرة حديثة رافقت تطور المدن وعكست ديناميات الصراع وبناء القوة وتحقيق المصالح واختلاف الثقافات داخل المدينة، حيث يتشابك البعد الاقتصادي مع الاجتماعي والثقافي.

وهذا ما أفرز مثل هذه الظواهر وتناميها يوما بعد يوم على الرغم من المحاولات العديدة من قبل المختصين المهتمين بهذه الظاهرة وعلى رأسهم علماء الاجتماع الذين لم يتأخروا يوما في دراسة هذه الظاهرة لمعرفة أسبابها والعوامل المؤدية إليها وخصائص أفراد هذه الجماعات المنحرفة. وعلى الرغم من كل هذا المجهود الفكري والمعرفي ما زال هذا الموضوع يورق كثير من المجتمعات نظرا لانعكاساته المؤثرة في النسيج الاجتماعي وأمن واستقرار المجتمعات. انطلاقا من هذا العرض يمكن طرح بعض التساؤلات التي تعكس إشكالية هذه الدراسة:

- ما أسباب وعوامل ظهور هذه الظاهرة (عصابات الأحياء)؟
 - ما العلاقة بين البنية الاجتماعية للمدينة وظهور العنف في الأحياء؟
 - كيف تُسهم عوامل مثل: التهميش وعدم المساواة داخل المدينة في بروز هذه الظاهرة؟
 - وما انعكاسات عنف عصابات الأحياء على الأمن والاستقرار داخل المدن
- أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذه الظاهرة وفهم الكيفية التي تؤثر بها المدينة بكل أبعادها (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية) في نشأة عصابات الأحياء داخل المدن. وتحليل العلاقة بين البيئة الحضرية وعنف عصابات الأحياء: فهم الكيفية التي تؤثر بها المدينة بتكويناتها الاجتماعية والاقتصادية على نشأة هذه الظاهرة. والكشف عن تأثير المتغيرات الاجتماعية: المختلفة مثل التعليم والثقافة الفرعية والإقصاء الاجتماعي والتهميش على ظهور العصابات وتفاقم العنف وانتشاره في الأحياء.

أهمية الدراسة:

تكتسب دراسة المدينة وعنف عصابات الأحياء أهمية كبيرة في إثراء المعرفة السوسيولوجية، لعدة أسباب:

- كيفية تشكل العلاقات الاجتماعية والصراعات داخل المدن، مما يساعد على تفسير الأنماط السلوكية في البيئات الحضرية.
- تحليل أثر التهميش والإقصاء: تقدم الدراسة رؤية معمقة حول تأثير التفاوت الاجتماعي والاقتصادي على نشوء ظواهر العنف الجماعي، مما يعزز فهم العلاقة بين البنية الاجتماعية وظواهر الانحراف.
- إثراء النقاش حول العنف الحضري الذي تمارسه عصابات الأحياء مما يُسهم في تطوير الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة العنف في المدن، وهو مجال لا يزال يحتاج إلى مزيد من البحث محليا في عالمنا العربي أو على مستوى العالم.

-محاولة تقديم حلول واقتراحات تساعد في وضع سياسات اجتماعية أمنية تُساعد تعالج أسباب العنف، بدلاً من الاكتفاء بمعالجة نتائجه.

-نسعى من خلال هذا البحث إلى محاولة تحقيق التراكم المعرفي: حول موضوع عصابات الأحياء خاصة في عالمنا العربي حيث نشهد نقص دراسات سوسيولوجية جادة تعالج هذا الموضوع وتسلط الضوء على خطورة هذه الظاهرة على المجتمع ومن ثمّ نضيف لبنة جديدة إلى الأدبيات السوسيولوجية حول موضوع عنف عصابات الأحياء داخل المدينة.

منهجية الدراسة:

تتبنى هذه الدراسات المنهج الوصفي التحليلي الذي نراه مناسباً في مثل هذه الدراسات حيث يتيح لنا رؤية أوضح ويمكننا من تحليل المتغيرات المختلفة لهذا الموضوع وذلك من خلال التراث النظري المتوفر حوله.

أولاً: الحق في المدينة:

من منا لا يحلم أن يعيش في مدينة City "مصممة على هوى قلبه"؟ ذلك التعبير الذي نقله ديفيد هارفي David Harvey عن الفيلسوف وعالم علم الاجتماع الفرنسي "هنري لوفيفر" Henri Lefebvre في مقدمة كتابه مدن متمرّدة Des villes rebelles (١٩٨٦) لماذا نحرم من هذا الحق؟

الحق Right في المدينة ليس بمفهوم جديد يطرحه هارفي في كتابه "مدن متمرّدة"... فقد ظهرت العديد من الكتابات والمواثيق الدولية التي تدعم هذا الحق وتكفله. وتوجت هذه الجهود بصور "الحق العالمي للحق في المدينة". في المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث في "بورتو أليغري" Porto Alegre (٢٠٠٣)، حيث يعرف مفهوم الحق في المدينة بأنه يشمل: "الحقوق الإنسانية المعترف بها دولياً في السكن، الأمن الاجتماعي، العمل، مستوى معيشة ملائم، الترفيه، المعلومات، التنظيم وحرية التجمع، الماء والغذاء، التحرر من نزاع الملكية، المشاركة والتعبير عن الذات، الصحة، التعليم، الثقافة، الخصوصية والأمن، بيئة آمنة وصحية، التعويض والعلاج القانوني في حال التعرض للانتهاك وإجمالي الحقوق الإنسانية المتفق عليها والمكفولة التي يتم ضمانها لكل البشري كافة الظروف (ديفيد هارفي، ٢٠١٧: ٩-١٠).

وفي كتابه بعنوان الحق في المدينة The Right to The City (١٩٦٧) عرف هنري لوفيفر Henri Lefebvre هذا الحق بأنه مفهوم يتحدى النظرة التقليدية للمدينة كمنتج سلبي. فهو يدعو إلى إعادة التفكير في كيفية تصميم وتخطيط المدن، بحيث تصبح أماكن تعيش فيها المجتمعات وتتفاعل وتتطور. بمعنى أن مفهوم الحق في المدينة هو مفهوم حيوي

يتجاوز حدود التخطيط الحضري، ليصبح قضية اجتماعية وسياسية. إنه دعوة إلى إعادة التفكير في علاقتنا بالمدن التي نعيش فيها، وبناء مدن أكثر عدلاً واستدامة.

فنحن نولد في المدن ونعيش في المدن ونموت في المدن، لقد أصبحت المدن المكان الرئيس في حياة الفرد في القرن العشرين والحادي والعشرين. ولأهمية المدن في حياة الفرد بدأ الاهتمام مبكراً من قبل علماء علم الاجتماع في دراسة المدن وإبراز آثارها على حياة ساكنيها. ولكن نظرة علماء علم الاجتماع إلى المدينة ومستقبلها ومستقبل الفرد فيها لم تكن واحدة، فقد تراوحت بين التفاؤل والتشاؤم.

فإميل دوركايم Emile Durkheim وانطلاقاً من مفهومه "التضامن العضوي" Organic solidarity رأى في المدينة صورة نموذجية للتقدم الإنساني والحداثة، حيث يتحقق التضامن العضوي الذي يفرض على مزيد من التقدم. وربما نفس التصور نجده عند "نوربرت إلياس Norbert Elias"، فقد رأى أنه مع تقدم الحضارة وسيرورتها وزيادة التمدن، سيتراجع العنف الحضري حيث ستكون سلطة الدولة هي محرك الحضارة، وحيث يكون الناس أكثر اعتماداً على بعضهم البعض وارتباطاً "عضوياً" عن طريق تقسيم العمل، ولم يعودوا يقدرّون على العيش منفصلين في جماعات منغلقة على نفسها، وصولاً إلى الضبط الذاتي لكل فرد.

إن سيرورة الحضارة -حسب رأي "إلياس" لا تظهر فقط من خلال آداب المائدة وقواعد الحياء والأخلاق، فهي تتناول بشكل أكثر مباشرة أيضاً تراجع مستوى العنف الذي تسمح به الأخلاق العامة. إن ضبط الحق في القتل ثم بالثأر الشخصي عن طريق الدولة هو نتاج التطور في المؤسسات التي أصبحت منذ القرن الثامن عشر توكل استخدام العقاب على ممارسة العنف والجريمة على عاتق أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية (فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيي، 187-181: 2010).

وهنا نجد "إلياس" يتبنى مقولة "ماكس فيبر" Max Weber من أن الدولة ليست سوى مؤسسة لاحتكار القوة الشرعية، بينما على النقيض من هذا التصور المتفائل والإيجابي للمدينة وتطورها وعملية التحضر وسيرورتها، فإن مدرسة شيكاغو Chicago School والتي تعد أول مدرسة رئيسية لعلم الاجتماع الأمريكي، كانت معروفة باهتمامها بالمدينة واهتمامها باستخدام مدينة شيكاغو مختبراً لدراسة التحضر ومشكلاته (ريتز وستينيكي، ٣٠: ٢٠٢١). وترى في المدينة مجالا لانتشار مختلف الأمراض والانحرافات الاجتماعية. لهذا، نرى روادها انكبوا منذ البداية في دراسة مشكلات المدينة والتحضر عموماً من أجل تكوين معرفة سوسيولوجية مهمة لبناء سياسات وحلول لهذه المشكلات.

ونفس النظرة التشاؤمية نجدها عند "ماكس فيبر" و"جورج زيمل" George Simmel. ومع أن "فيبر" يرى في المدينة قمة ما بلغته من ترشيد وعقلنة، ولكن في المقابل فإن مستقبل الإنسان في المدينة وفي ظل انتشار التنظيمات المختلفة سيسوده الرتابة والملل، نتيجة للكثافة السكانية الكبيرة والعلاقات غير الشخصية بين أفرادها. وهو التصور نفسه الذي نجده عند "جورج زيمل" الذي ربط عملية توسع المدن بانتشار مظاهر الاغتراب والعزلة والعلاقات غير الشخصية التي تعتمد على الفردانية واللامبالاة بالآخرين (مهدان، ٢٠١٣: ٤-٦).

ومنذ القدم ارتبطت الحضارة Civilization نشأة المدن، فكل الحضارات تقريباً نشأت وتطورت في المدن حيث يوجد العلم والسلطة ونظام الحكم والصنائع. وحتى الحضارة الإسلامية لم تشذ عن هذه القاعدة في بغداد والشام، والقاهرة... الخ. ولا عجب أن نجد النظام الرأسمالي ارتبط ظهوره بالمدن، فالثورة الصناعية وهي عماد النظام الرأسمالي انطلقت من المدن وخاصة المدينة الصناعية. وهكذا نجد أن العالم يسير شيئاً فشيئاً نحو عولمة المدن.

لقد كان القرن العشرون عصر تطور المدن بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى. لهذا كان الاهتمام بالمدينة وتطورها من الاهتمامات الأولى لعلماء علم الاجتماع. وقد جسد ذلك ميدانيا "مدرسة شيكاغو" في بداية القرن الماضي، خاصة دراسات "روبرت بارك" Robert Park و"لويس ويرث" Louis Wirth و"انرست بيرجس" anrest Burgess و"وليام توماس" William Thomas بحيث أسهمت أبحاثهم الميدانية بطرح مفاهيم أساسيين في مجال الدراسات الحضرية Urban Studies وهما مصطلح "الإيكولوجية" Ecology علم البيئة، الذي أوتي به من مجال العلوم الطبيعية، ويشير إلى تكيف الكائنات الحية مثل النباتات والحيوانات العضوية مع البيئة المحيطة بها، بل والتفاعل المتبادل بينهما (Odum & Barrett, ٢٠٠٤: ٢٠). والمصطلح الثاني وهو الخصائص التي تميز التحضر والحياة الحضرية باعتبارها "أسلوب حياة" Life Style (جيدنز، ٢٠٠٥: ٥٩٩).

ويعدُّ تطور المدن واحداً من أبرز مظاهر الحياة في القرن العشرين، ومازال نمو المدن وتطورها متواصلاً في العقود القادمة إلى درجة سوف يختفي معها أي تنظيم مجالي آخر، وما لهذا التطور من أثر ليس على عادات الناس وتقاليدهم وأنماط سلوكهم، بل على أنماط تفكيرهم. ومع هذا فإن انتشار المدن كظاهرة عالمية ايجابية، ارتبط بظواهر أخرى سلبية أثرت على حياة الناس داخل المدن: كالبطالة، الفقر، أزمة السكن، التضخم السكاني، التجمعات العشوائية على ضواحي المدن، انتشار العنف والجريمة والانحرافات، اللامساواة، ثقافة الفقر،

تردي أنظمة الصرف الصحي، نقص المياه الصالحة للشرب، الأزمات البيئية والتلوث بشتى أنواعه.... الخ (انظر: عبد الباقي، ٢٠١١؛ ناصف، ٢٠١٦؛ عبد المعطي، ٢٠١٧).

ويذكر علي زيد الزعبي (٢٠٢١) أن النمو الهائل لسكان المدن وتمركزهم في قلبها، أدى إلى تدني كفاءتها في تلبية أسباب الحياة الصحية المتوازنة واللائقة لهؤلاء السكان. وعلى المستوى الدولي فإن الواقع اليومي وهذا منذ الخمسينات من القرن الماضي يقول أن المدن لم تعد مركزا للأمن والأمان، بل أصبحت عنوانا للعنف والجرائم المختلفة، حيث وصل العنف إلى مستوى ينذر بالخطر، ولم تستطع لا الأجهزة الأمنية ولا السياسات المختلفة للدول ولا النظريات التقليدية للعلماء والمختصين، أن تحد من هذه الظاهرة، بل تطور الأمر أن دخلت عصابات الأحياء المجال بقوة وأصبحت تشكل تهديدا مباشرا على حياة الأفراد وممتلكاتهم لدرجة أصبح الأفراد أكثر عرضة للخوف من أعمال العنف (Wieviorka: ١٩٩٩).

وفي عام ٢٠٠٢ وخلال حملته للرئاسة الفرنسية وضع "جاك شيراك" Jacques Chirac في أحد التجمعات، حجم المشكلات المدن وخطرهما على النظام الجمهوري: "إن مكافحة الانفلات الأمني هي المسؤولية الأولى والواجب الأول للدولة. لأنه لا أحد يشعر بالأمن والأمان بعد الآن". ثم أضاف: "في الفترة اللاحقة خلال الخمس سنوات المقبلة سيكون هذا من أعظم مطالب رئيس الجمهورية والحكومة، أن هناك حاجة ملحة للتحرك لأن العنف في طريقه لأن يغير وجه جمهوريتنا. ولكي تكون هناك سياسة أمنية فعالة، يجب أن تكون في إطار شامل يضمن تكافؤ الفرص للجميع ويسعى باستمرار إلى تحقيق العدالة" (Nicolas & Baldach، ٢٠٠٨).

ففي عام ٢٠٢٢ وقعت أحداث سيدي سالم بمدينة عنابة (في شمال شرق الجزائر، وهي عاصمة ولاية عنابة) حيث هاجم أفراد إحدى عصابات الأحياء مسلحين ومدعمين بكلاب هجومية مقر الأمن وقاموا بعملية تحطيم أملاك عمومية والاعتداء على أفراد الأمن، وهي سابقة خطيرة تركت تساؤلات كثيرة لدى الرأي العام والمختصين في هذا المجال، فلم يكن أحد يتصور أن تصل الأمور إلى هذا الحد، في ظل وجود قوانين رادعة في هذا المجال. وقد أصدرت محكمة الحجار التابعة لمجلس قضاء عنابة لاحقا أحكاما تتراوح بين ٢٠ سنة و٦ أشهر سجنا نافذا في حق ٨٢ فردا من هذه العصابة.

ولكن هل هذا يكفي ويمكن أن يقضي على هذه الظاهرة؟ الجواب بالطبع لا، إن الأمر يحتاج إلى دراسات وبحوث معمقة لفهم هذه الظاهرة التي استفحلت وتطورت في السنوات الأخيرة وتحتاج إلى تعاون بين كل المهتمين بظاهرة العنف والإجرام. فهي ظاهرة معقدة

وتحتاج إلى مداخل متعددة لفهمها وإيجاد حلول مستدامة لإعادة مدنها لصورتها الطبيعية كمكان للعيش بأمان ومن دون خوف.

ولقد تم طرح مفهوم "بيئة العقل" (L'écologie de l'esprit) بواسطة "غريغوري باتسون" (G. Bateson، ١٩٧٢). إذ يرى أنه لكي نفهم سلوك الفرد، يجب أن نأخذ في الاعتبار العلاقات والروابط والتفاعلات بين هذا الفرد والأشخاص الذين يتواصل معهم ويتفاعل معهم. "إن بيئة العقل" هي التنظيم الكامل لشبكة الاتصالات التي تربط الإنسان ببيئته. وهذا يمكن تطبيقه في موضوع الانحراف والجريمة لدى عصابات الأحياء، فلا يجب التركيز على الشخص المنحرف لوحده ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار البيئة المحيطة به وشبكات العلاقات التي يكونها مع الأشخاص المحيطين به.

وليس ببعيد عن هذا الطرح فيمكن الاستعانة أيضا بطرح التفاعلية الرمزية خاصة "نظرية الوصم" لدى "هوارد بيكر Howard Becker (١٩٨٥) من خلال كتابه المشهور والذي حمل عنوان "الغرباء" (Outsiders) والتي يمكن أن نلخصها في هذه المقولات:

- ١- السلوك الذي يعده الآخرون انحرافا قد يعتبره الشخص الموسوم به دفاعا.
- ٢- المنحرف ليس خارجا عن القانون وليس شخصا لا يحترم القواعد قولا أو فعلا والمجتمع يكشف بنفسه تقصيره في هذا المجال، فالمنحرف إذن له وظيفة وهي كشف احتياجات المجتمع.
- ٣- لقد بينت الدراسات في أمريكا وفق هذا المنظور أن المنحرف ليس رقما للسوابق العدلية أو ملفات الشرطة، ولكنه كائن بشري حي يتفاعل مع مجتمع يحيط به.
- ٤- إن سلوك فرد ما حتى وهو منحرف هو قبل كل شيء سلوك اجتماعي. (دبلة، ٢٠١١: ١٩)

٥- إن هذه المداخل كلها عندما تتضافر يمكن بل من المؤكد أنها ستساعدنا في فهم أكثر لظاهرة العنف والانحراف في المدينة وكيف تتكون عصابات الأحياء أو الشارع.

ثانياً: علم الاجتماع في مواجهة الانحراف والجريمة:

من بين المهام الرئيسة لعلم الاجتماع الحفاظ على البناء الاجتماعي والنظام الاجتماعي حتى يجنب المجتمع كل مظاهر التفكك والانحراف والجريمة. لقد كانت هذه هي المهمة الأولى لرواد علم الاجتماع "أوجست كونت، ودوركايم، وسبنسر، وفيرر"، الذين عبروا عن ذلك من خلال مفاهيم النظام والتضامن والتماسك الاجتماعي. ويعد عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دوركايم"، من أوائل علماء علم الاجتماع الذين تناولوا موضوع الانحراف والجريمة. فاهتمامه بالنظام والتضامن الاجتماعي جعله يخصص حيزا كبيرا من تفكيره لموضوع ما أسماه

"الأنومي" Anomie أو فقدان المعايير الاجتماعية والتي تؤدي في النهاية، إلى تحرر الفرد من القيم الاجتماعية والأخلاقية وتؤدي به إلى الانحراف والجريمة، وقد يصل الأمر إلى الانتحار. ولكي يثبت وجهة نظره ويدافع عنها فقد اعتبر دوركايم الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية Crime is a social natural phenomenon وأن الجريمة أمر طبيعي في أي مجتمع، لأن المجتمع الخالي منها مستحيل تمامًا. ولذا، فإن الجريمة ضرورية، فهي مرتبطة بالشروط الأساسية للحياة الاجتماعية كلها، ولكنها بهذه الحقيقة بالذات مفيدة؛ لأن هذه الشروط التي ترتبط بها هي نفسها لاغنى عنها للتطور الطبيعي للأخلاق والقانون (دوركايم، ١٩٨٨) (Durkheim ١٩٦٠.٦٥-٧٢). وحسب "أنتونيجيدنز" (جيدنز، ٢٠٠٥: ٢٧٩-٢٩١) فإن دوركايم يرى أن الانحراف ضروري للمجتمع لأنه يقوم بمهمتين مختلفتين: المهمة الأولى والتي يؤدمن خلالها وظيفة تكيفية ويلعب دورا محفزا على الابتكار والإبداع لأنه يطرح أفكار وتحديات جديدة والتي تقضي إلى التغير الاجتماعي.

المهمة الثانية، والتي يؤدي من خلالها الوظيفة الثانية التي يسهم بها الانحراف في وضع خط واضح يفصل بين ما السلوك السيئ وما السلوك الجيد في المجتمع، والسلوك الإجرامي قد يثير استجابة جماعية تعزز تضامن الجماعة وتؤكد المعايير الاجتماعية." لقد أخذ "روبرت ميرتون" Robert K. Merton فكرة اللامعيارية أو الأنومي بلغة "دوركايم" ليبنى من خلالها أطروحته فيما يخص الانحراف والجريمة. إن تطور الانحراف يفسر من خلال ارتفاع حالة اللامعيارية. وقد أكد "ميرتون" على البنية الاجتماعية لشرح الانحراف، في مقال نشره عام ١٩٣٨ في المجلة الأمريكية في علم الاجتماع حمل عنوان "البناء الاجتماعي والأنومي" (Merton) "Social Structure and Anomie"، (١٩٨٣؛ ١٩٧٥)، وميز فيها بين الأهداف التي يسعى إليها أعضاء المجتمع والوسائل التي يتم تنفيذها للوصول إليها. فهناك هوة تفصل بين الأهداف الثقافية والقيم والمعايير التي يضعها المجتمع وإمكانية الوصول إلى هذه الوسائل المشروعة لتحقيق هذه الأهداف. إن بنية المجتمع القائمة على اللامساواة الاجتماعية والأيدولوجية الفردانية التي تميز المجتمع الأمريكي هي التي تشجع على الانحراف والجريمة.

أما "مدرسة شيكاغو" فقد قدمت مساهمة كبيرة في دراسات الجريمة من خلال معالجة الصلة بين المدن والجنوح. فقد قام الكثير من علماء الاجتماع بدراسة الجريمة والانحراف، انطلاقاً من الفرضية الرئيسة لهذه الدراسات وهي فكرة أن الجريمة المنظمة ممثلة بالعصابات هي رد فعل على الفوضى الاجتماعية (انظر: عبد العاطي، ١٩٨٠؛ عودة، ٢٠٠٠: ٧٠؛ الجوهري، ٢٠٠٠: ١٢٣؛ عبد الله ومحمود، ٢٠٢٠: ١٩٦).

من خلال ما سبق، يمكن القول إن ظاهرة الجريمة والانحراف في المدينة ناجمة عن التوترات وجوانب الخلل الهيكلية والافتقار إلى آليات التنظيم والضبط الاجتماعي في المجتمع. إن حياتنا محكومة بمنظومة من القواعد والمعايير، وقد تدب الفوضى المطلقة في جميع الأنشطة الإنسانية إذا لم تستهد بسلسلة من المنارات والمراسي التي تنظم السلوك وتضبطه. إن العائلة ومنظومة العلاقات القرابية تمثلان المحور الرئيس للحياة البشرية والوجود الإنساني عامة. ولكنها في الوقت نفسه قد تشهد كثيرا من التوترات والمشاحنات التي تدفع بعض الأشخاص إلى اليأس والإحباط. وربما كانت العائلة المؤسسة الأقدم والأعرق والأبقى من بين جميع المؤسسات التي يقوم عليها المجتمع البشري Jacques, Frenais (٢٠٠٠).

ثالثاً: العنف والجريمة من وجهة نظر ما بعد الحداثة:

قامت ما بعد الحداثة على نقد كلي لمبادئ الحداثة التي سائرت علم الاجتماع منذ ظهوره في القرن التاسع عشر وحتى سبعينات القرن الماضي، عندما أعلن "فرانسوا ليوتار" عن موت الحداثة وسقوط السرديات الكبرى (Jean-François Lyotard, ١٩٧٩). وقد أسهم الكثير من المفكرين في نشر وترسيخ هذه الأفكار، مثل "فرانسوا ليوتار" (الوضع ما بعد الحداثة) و"ميشال فوكو" (المراقبة والمعاقبة، الكلمات والأشياء، نظام الخطاب، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، حريات المعرفة....)، و"جان بودريار" (مجتمع الاستهلاك) و"جاك دريدا" (علم الكتابة، الكتابة والاختلاف...) و"أنتوني غيدنز" وغيرهم. وقد انعكس فكرهم هذا في موضوع الانحراف والجريمة، فلم تعد النظرة السابقة التي ترى أن الانحراف والجريمة هو نتيجة لحتميات اجتماعية وثقافية ونتيجة لتناقضات الأبنية الاجتماعية والاقتصادية. فهناك الكثير من التغيرات الاجتماعية التي أصبحت تؤثر في السلوك الإجرامي ومكافحة الجريمة مثل صعود المجتمع الاستهلاكي، كما أوضح ذلك "جان بودريار" في كتابه "مجتمع الاستهلاك" Consumer Society، العولمة وتراجع التصنيع وزيادة عدم الاستقرار وعدم اليقين وهيمنة وسائل الإعلام والاتصال أثر في مجمل حياتنا وانتشار الثقافة الجماهيرية على نطاق واسع، وزيادة الحرية الفردية (الفردية) والتنوع الثقافي.

لقد قامت ما بعد الحداثة فعلاً بتفكيك النماذج والمبادئ المعرفية التي قامت عليها الحداثة منذ القرن الخامس عشر. وتقتصر نظرية علم الإجرام ما بعد الحداثة، أنه للبحث عن أسباب الجريمة، يجب على المرء أن ينظر إلى تعقيد تفاعلات الأفراد داخل ثقافتهم ومجتمعهم وبنيتهم الاجتماعية. ويضيف علي زيد الزعبي (٢٠٠٤)، أنه في ظل آليات الهيمنة الكبرى تحولت الثقافة الاستهلاكية إلى أداة فاعلة في تشويه البناءات التقليدية

وتغريب الفرد وعزله عن قضاياها والتشكيك في قناعاته الوطنية والقومية وإضعاف روح النقد والمقاومة حتى يستسلم نهائياً ويقبل بالخضوع لهذه القوى أو التصالح معها، لذلك تصبح العولمة إحدى التحديات التي تقف أمام المجتمعات التقليدية لأنها تحطم الإنسان وتجعله إنساناً مستهلكاً غير منتج.

وبهذا، ينظر ما بعد الحداثيين إلى فئة "الجريمة" على أنها مجرد بناء اجتماعي، قائم على تعريف قانوني ضيق، يعكس سرّاً ميتاً قديماً للقانون لا يعكس تنوع مجتمع ما بعد الحداثة. حيث يتحرر الناس بشكل متزايد من القيود الناشئة عن الأعراف الاجتماعية والروابط الاجتماعية للآخرين (Thomas St. Louis). وفي هذا الإطار طرح كل من "ستيوارت هنري ودراجان ميلوفانوفيتش" نظرية "علم الإجرام التأسيسي" وهي نظرية متأثرة بما بعد الحداثة لعلم الجريمة والتي كانت مستوحاة من كتاب "أنتوني جيديز" بعنوان "دستور المجتمع" Constitution of Society عام (١٩٨٤). ففي دراسته للجريمة، يذهب هذا الاتجاه إلى أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن الأفراد لا يشكلون العالم فحسب، بل يتشكلون بواسطته، وبالتالي لا يمكن فهم سلوكيات أولئك الذين يسيئون إلى الآخرين ويؤذونهم بمعزل عن المجتمع الذي هم جزء منه. بدلاً من الشروع في تحديد العوامل التي تسبب المخالفة. ويدرس علم الإجرام التأسيسي الإنتاج المشترك للجريمة من قبل الأفراد والبنية الاجتماعية والتنظيمية التي يطورها البشر (Henry & Milovanovic, ١٩٩٦). وهكذا أصبح موضوع الجريمة والانحرافات داخل المدينة موضوع بالغ الأهمية ويجب التصدي له لفهمه والحد من خطورته. وكما يقول "جون سكوت" أن الجريمة يجب أن تؤخذ مأخذ الجد لأنها تضرب أكثر قطاعات المجتمع ضعفاً (جون سكوت، ٢٠٠٩: ٦٥).

رابعاً: المدينة وعنف عصابات الأحياء:

مسألة العنف قضية معقدة ومستعصية على الدراسة، وذلك لأن أشكال العنف تختلف حسب الزمن والثقافات. ولسنوات عديدة، كانت عصابات الشوارع Street Gangs مصدر قلق كبير في الدوائر المجتمعية والمدرسية والاجتماعية والقضائية والأكاديمية، منذ الأعمال الأولى "لفريدريك إم تراشر" (Gang: A Study of 1313) (Frederic Thrasher) (Gangs in Chicago). وترى دراسة "تراشر" أن "العصابة" لحظة مهمة في تاريخ شيكاغو ومدرسة شيكاغو التي منذ سنواتها الأولى إنخرطت في دراساتها الميدانية حول المدينة والتحضر والانحراف والجريمة، حيث كانت مدينة شيكاغو في بداية القرن العشرين ملتقى الطرق للعديد من موجات كبيرة من المهاجرين وما خلف ذلك من مشكلات عديدة وفرت لعلماء الاجتماع مادة غنية وثرية للدراسة.

وفي هذا المجال تعد هذه الدراسة "تراشر" والمعنونة "بالعصابة" علامة فارقة في تاريخ مدرسة شيكاغو وتاريخ علم اجتماع الانحراف والجريمة ونظرية الثقافة الفرعية. ويعتقد "تراشر" أن هذا العمل يمكن أن يساعد سكان المناطق الحضرية التي تعاني من العصابات على التكيف مع الواقع الحديث للمجتمع الحضري. ورأى أن العصابات هي «مجموعات بدائية ومدمرة» ظهرت «عفويًا» من أحياء «غير منظمة» في المناطق الانتقالية. كما رأى أن أخلاق العصابات مرتبطة بأخلاق السكان الذين يتقاسمون معهم حياتهم اليومية، وأنه يكفي تحويل هذه الأخلاق من خلال مساعدة سكان أراضي العصابات على التكيف مع القواعد الجديدة للمجتمع تختفي العصابات من تلقاء نفسها، وهذا يمثل بطريقة ما تعبيرًا عن هذه الفوضى وهذا التكيف السيئ (Marc Perreault، ٢٠٠٥: ٩٧).

وقد أثر البحث الذي أجراه "فريدريك تراشر" بشكل كبير في معظم النظريات التي ظهرت بعده والمتعلقة بالعصابات. فقد افترض "ألبرت كوهين" Albert Cohen عام (١٩٥٥) أن ظهور العصابات كان موجّهًا إلى ثقافة فرعية أنشأها الشباب الاجتماعي والاقتصادي الأدنى، وكان هذا نتيجة لاستبعادهم من ثقافة الطبقة الوسطى السائدة. لقد لاحظ أن هؤلاء الشباب لم يتمكنوا من الحصول على مكانة الطبقة الوسطى وخلقوا ثقافة العصابات التي قدمت لهم مصدرًا بديلاً (Frederic Trasher, The Emergence of Gangs).

لقد وجد العديد من الباحثين في "كيبك" أن الفوضى الاجتماعية وتأثيرها في تطور عصابات الشوارع هي من بين العوامل الأكثر ذكرًا لتفسير انتشار ظاهرة عصابات الشوارع في جميع أنحاء أمريكا الشمالية. ولا يمكن دراسة مشكلة عصابات الشوارع اليوم دون الاهتمام بالظروف الاجتماعية والاقتصادية وظاهرة عدم المساواة الاجتماعية والإقصاء والتهميش وضعف الضوابط الاجتماعية (Jean-Pierre Guay et Chantal Fredette، ٢٠١٠: ٨).

لقد كان مجال جنوح الأحداث والانحراف والجريمة وعصابات الشوارع أو الأحياء، أحد المجالات المهمة لعلماء الاجتماع، حيث في كثير من الأحيان يوافق العديد من علماء الاجتماع على المشاركة في هياكل الوقاية وإعادة تأهيل المجرمين الشباب. وقد تنبه مبكرًا علماء اجتماع مدرسة شيكاغو لهذا الأمر. ففي عام ١٩٣٢، سعى كل من "كليفورد شو وديفيد ماكاي"، إنشاء مشروع منطقة شيكاغو (CAP) لتقديم إجابات مبتكرة لمسألة جنوح الأحداث.

ولقد أوصت هذه اللجنة CAP بإشراك سكان الأحياء المحرومة في هياكل إعادة التأهيل. إلا أن هذا الإجراء الذي تم بالتشاور مع سكان الحي لم يعط النتائج المتوقعة. ونتيجة لذلك، انقسم علماء الاجتماع حول الطريقة التي يجب إتباعها، أحدهم، "شاوول ألينسكي" الذي نأى بنفسه عن زملائه وقام بتأسيس مجلس حي Back of the Yards Neighborhood Council دعا من خلاله إلى إتباع نهج سياسي يتجاوز مجرد المشاورة المحلية البسيطة، والتخطيط لتزويد الفقراء بهياكل للتمثيل المجتمعي اللازمة لتحقيق مطالبهم السياسية. ويرتكز المشروع على التحالف مع النقابات والكنائس المحلية، وفي مقدمتها الكنيسة الكاثوليكية، من أجل قيادة جبهة مشتركة لصالح الفقراء وبالتالي منع وقوع الأطفال في فخ الجريمة (Romain Huro؛ ٢٠٠٢: ٢٦).

من هذا المنطلق، تعلق وسائل الإعلام أهمية كبيرة على الأخبار الإجرامية في الولايات المتحدة مثلاً، إذ يخصص التلفزيون من ١٣٪ إلى ٢٠٪ من محتواه له وللصحف، ما يقرب من الربع. تغطي وسائل الإعلام مجموعة متنوعة من القصص الإخبارية. ولكن عصابات الشوارع جذبت انتباهها بشكل خاص لمدة ثلاثين عامًا تقريبًا، حيث ازداد الاهتمام بهذه الظاهرة تدريجياً بسبب المخاوف التي تثيرها، لا سيما فيما يتعلق بالعنف الذي تعتبر مسؤولة عنه (Thompson & et.al، ٢٠٠٠). فهناك ارتباط وثيق بين مصطلحي العصابة والعنف، عندما نتحدث وسائل الإعلام أو الجمهور عن هذه الجماعات. فإن جرائم القتل والعنف والمخدرات والانحرافات بشتى أنواعها تكون في أغلب الأحيان محتوى هذا الحديث. ويعد مفهوم الإقصاء الاجتماعي أحد المفاهيم التي لجأ إليها علماء علم الاجتماع لتفسير هذه الظاهرة، ويبدل مفهوم الإقصاء الاجتماعي على السبل التي تسد فيها المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الواسعة. وقد قام علماء الاجتماع بالعديد من البحوث الميدانية والدراسات النظرية التي تبين الطرق المختلفة التي يعيش فيها الأفراد والجماعات تجربة الإقصاء الاجتماعي. ولقد بينت هذه الدراسات النتائج الآتية:

- ١- أن هناك رابطة ملموسة بين فئات الشباب من جهة ودرجة الإقصاء الاجتماعي.
- ٢- وجود ترابط ملموس بين درجة الإقصاء أو الاندماج الاجتماعي من ناحية وارتفاع معدلات العنف والجريمة.

وسيكون من المثير للاهتمام أن ننظر إلى الآليات التي تسببت في هذه الزيادة في الانحراف. إذ يشير تحليل "إيمانويل جوفيلين" إلى عامل هيكلي: الأزمة الاقتصادية التي تؤدي، حسب رأيه، إلى المزيد من العدوانية غير الشخصية والتي تولد على وجه الخصوص، سلوكًا عنيفًا (Jovelín, E., ٢٠٠٦).

فالعنف دائمًا يوصف على أنه فعل أو عمل مجاني وبدون مطالب وفي كثير من الأحيان يكون هدفه الأساس المؤسسات الحكومية. ويمكن أن يترجم على أنه رد فعل للشباب في مقابل حالة الإقصاء الاجتماعي التي يشعر بها هؤلاء. وتتميز في كثير من الأحيان بسوء التنظيم. وفي نهاية المطاف، فإن ما تجمعها الدول الأخرى تحت مصطلح المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، أو السياسية أو النفسية أو العرقية أو مشكلات الأحداث، يتم تجميعه في فئة العنف الحضري. إن التعبير عن العنف الحضري، غير المناسب وفقًا "لماسيه" (Macé, ١٩٩٩: ٥٩)، ليس سوى "تلطيف للعنف الاجتماعي" المرتبط بعلاقات الإقصاء الاجتماعي التي ستكون المنطقة الحضرية مسرحاً له. ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بتفكك مجتمع ما بعد الصناعة أي باختصار، يؤدي إلى أزمة الجمهورية Jacques Frenais (٢٠٠٠: ٣٥)).

ففي مقال شيق قدمه "أريك ماسي" يحمل عنوان "العنف الحضري والمدينة-من الفوضى العمومية إلى الصراع داخل الفضاء العام" (Macé, ١٩٩٩: ٥٩-٦٤) يذهب فيه إلى أن العنف الحضري داخل المدينة يحيلنا إلى فضاء عمومي وسياسي يتميز بالصراع، وهو يطرح فيه "براديغم سوسيولوجي" جديد حيث لم يعد ينظر العنف الحضري نتيجة للفوضى أو التهديدات، كما نجد ذلك في التراث الأمريكي حول عنف عصابات الشوارع، ولكن أشكال العنف التي نسميها حضري هي نتيجة لعلاقات الصراع الاجتماعي والثقافي والسياسي لمجتمع ما بعد الصناعي وفشل النظام الديمقراطي في إدماج مختلف الفئات الاجتماعية.

ولذا، عندما نتكلم عن عنف عصابات الأحياء أو العنف في المدينة بشكل عام يجب أن ننظر نظرة كلية للموضوع وليس نظرة تجزئية، فهنا يتداخل الاجتماعي مع الثقافي مع الاقتصادي مع السياسي، وربما تتفاوت هذه العناصر في أهميتها، ولكن من دون شك لا يمكن إقصاءها من البحث. وإذا أردنا أن نتناول موضوع عصابات الأحياء تناولاً علمياً، يجب أن نوسع دائرة الاهتمام لتشمل العديد من الظروف والأسباب والعوامل التي بتضافرها تؤدي إلى هذا العنف.

خامساً: تعريف عصابات الأحياء :

في الخيال الجماعي، تعرف عصابة الشوارع المكونة من الشباب بأنها هي مجموعة من المتممرين الصغار المتمردين الذين يتماشكون معاً. أجرى Miller عام ١٩٨٠ مسحاً وطنياً للعاملين في نظام العدالة والقضاء وأفراد لمجتمع لمعرفة الخصائص التي اعتبروها ذات صلة في تحديد عصابة الشوارع. بعد تجميع أكثر من ١٤٠٠ خاصة، وتوصل إلى التعريف التالي:

"أنها جمعية شبابية نصبت نفسها بنفسها والتي يرتبط أعضاؤها بمصالح مشتركة، ولديها قيادة محددة، وهيكل سلطة وخصائص تنظيمية، وتسعى لتحقيق أهداف مشتركة، والتي تشمل عموماً أنشطة غير قانونية و السيطرة على منطقة معينة أو بنية تحتية أو شركة (Jean-Pierre Guay e. Chantal Fredette، ٢٠١٠: ٦).

ففي "كيبك"، تشير بشكل أساسي إلى تعريف خدمة الشرطة في مدينة مونتريال (SPVM): عصابة الشوارع بأنها "مجموعة منظمة إلى حد ما من المراهقين والشباب الذين يفضلون استخدام القوة والترهيب من قبل الجماعة للقيام بأعمال إجرامية، بهدف الحصول على السلطة والاعتراف بها أو السيطرة على المجالات المربحة" (Jean-Pierre Guay et Chantal Fredette، ٢٠١٠: ٨).

في مؤلفهما لعام ٢٠٠٦، يعرف كلاين وماكسون (Klein Et Maxon ٢٠٠٦) مفهوم العصابة على أنه مجموعة منظمة، وغالباً ما تتميز بأنشطة غير قانونية أو منحرفة، حيث يتشارك أعضاؤها هوية مشتركة، وإحساس بالانتماء، وتضامن. يمكن أن تتشكل العصابات حول عناصر مختلفة مثل الحماية، التأثير الإقليمي، أو الأهداف الاقتصادية، وغالباً ما يُنظر إلى هذه المجموعات على أنها استجابة للعزلة الاجتماعية أو الاستبعاد. قد تعمل هذه العصابات في سياقات حضرية وغالباً ما ترتبط بأشكال من العنف، والجريمة المنظمة، أو التجارة غير المشروعة.

ويبرز كلاين وماكسون فكرة أن العصابات ليست مجرد كيانات إجرامية، بل هي أيضاً مجموعات اجتماعية معقدة تؤدي وظائف لأعضائها، مثل الحماية من العداء الخارجي، والبحث عن الوضع والسلطة، بالإضافة إلى خلق روابط اجتماعية في بيئات غالباً ما تتسم بالفقر أو التهميش.

سادسا: العوامل المرتبطة بظهور عصابات الأحياء:

إن ظهور ظاهرة عصابات الأحياء أو الشوارع في مدننا والعنف الممارس من طرف أعضائها ليس ظاهرة "ذاتية المولد" (sui generis) أو فجائية، ولكنها نتيجة لعوامل مركبة نتجت ضمن سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي رافق تطور المجتمع بشكل عام والمدينة بشكل خاص مما أدى في النهاية، إلى اختلالات مست البناء الاجتماعي الكلي وخلقت نوع من "الفوضى الاجتماعية" désordre social التي أفضت في النهاية إلى انحراف مجموعة من الشباب الذين لو يستطيعوا التكيف مع هذا الواقع الجديد وانشأوا واقعا جديدا لهم تحكمه ثقافة فرعية لها قيمها ومعاييرها الخاصة. إن العوامل المرتبطة بظهور هذه الظاهرة لم تأت من السماء فجأة، بل نتيجة لكل ما سبق من عوامل وضمن سياق تاريخي - اجتماعي ارتبط بتطور المدن ونموها، ويمكن تفصيل بعض هذه العوامل كالآتي:

١- البيئة الأسرية:

لقد اهتزت مؤسسة الأسرة من خلال التحولات الاجتماعية المختلفة لعدة عقود، مما يجعل الأسرة المعاصرة مختلفة تمامًا عن تلك التي كانت في الماضي. فلم تعد الأسرة اليوم تؤدي دورها كما كانت في الماضي كمصدر للقيم والعاطفة والحب والتماسك الاجتماعي، والتنشئة الاجتماعية السليمة. وهنا يمكن طرح التساؤلات الآتية:

- هل يمكننا اليوم أن نتكلم عن أزمة الأسرة؟
- ما مظاهر هذه الأزمة؟
- ما تداعياتها على أعضائها وعلى المجتمع؟
- ما ذا وراء انخفاض وتأخر سن الزواج وارتفاع نسبة الطلاق؟
- ألا يدل هذا أو يؤشر على بداية انقراض الأسرة واختفائها بالشكل الذي عرفته على مر السنين؟

- هل الأسرة ما زالت تحتل مكانة مركزية في مجتمعاتنا المعاصرة؟
- هل بقيت في قلب ميكانزم إعادة الإنتاج الاجتماعي؟
- كيف تجدد الأسرة مكانها في عالم اقتصادي تحكمه علاقات السوق والبحث عن المنفعة الشخصية السريعة؟

- كيف سيكون مستقبل الأسرة في ظل هيمنة براديغم جديد تحكمه الفردانية وميكانزم اقتصاد السوق. فمجتمع الاستهلاك تحول سريعا إلى ماكيننة لهدم الحب والعلاقات الاجتماعية، فمؤسسات الضبط الاجتماعي تركت مكانها ووظيفتها لإغراءات السوق والسلع الذي أدى في النهاية إلى ما أسماه gilleslepovetsky (السعادة المجروحة). هذا العالم

الذي تحكمه السلعة أنه يقدم لنا مؤشر على نهاية القيم وخنق كل عاطفة إنسانية (دبلة، ٢٠٢١: ١٠٧-١١١).

- هل انحراف الأحداث ولجوء الشباب إلى عالم الجريمة وعصابات الأحياء دليل على فقدان الأسرة لدورها وفشلها في مهمة نقل قيم التضامن والأخلاق الحميدة وتحصين النشء عن كل الانحرافات؟

إن المشهد النظري لموضوع الأسرة بين التحولات والاستمرارية تتجاذبه أطروحتان:

الأولى: تقول أن الأسرة بخير وهذا منا قضا للخطابات التي تؤكد على فقدان المعالم الذي أحدثه انتصار الفردانية. وهم يجمعون على أن الأسرة لا غنى عنها في حياتنا وأصبحت مؤسسة ضرورية لاستمرار المجتمع كما أن البيئة الأسرية لها دور في إرشاد وتوجيه الأطفال حتى يندمجوا في المجتمع. في العائلة والحميمية والحب والدفء العائلي أصبحت آخر ملاذ في وجه الرأسمالية المتوحشة ومجتمع الاستهلاك.

الثانية: تذهب إلى أن نموذج الأسرة قد تغير جذريا خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة. لهذا هم يطالبون بتقديم الدعم للأسرة وإعادة تعريفها من جديد (حماية الطفل، المسنين، المرضى...) (دبلة، ٢٠٢١: ١٠٧-١١١) وأن الأسرة هي التي يجب أن تقوم بهذه الوظائف لأن تدخل الدولة قد يطرح مشكل الخصوصية التي تعيشها الأسرة.

إن الأمر يتطلب منا كباحثين من مختلف التخصصات المعرفية، إيجاد أحسن الاقتراحات لتقديم الدعم للأسرة في عالم تحكمه التحولات السريعة وغير المتوقعة، عكس ذلك فستفقد الأسرة الكثير من خصائصها وميزاتها (التي فقدت الكثير منها حتى الآن) وأول ضحايا ذلك هم الأطفال الذين إن فقدوا الرعاية والاهتمام والمشاعر الإيجابية الطيبة. فلن يكون أمامهم سوى الشارع الذي هو بداية الانحراف. ومن هنا تبدأ المشكلة. ومع ذلك لا يجب أن نياس ونرمي سلاح المقاومة. فالأسرة كانت ويجب أن تبقى هي الجدار الخلفي والملاذ الذي نلجأ إليه عندما تضيق بنا السبل، رغم رياح التغيير والتحولات التي يشهدها العالم.

مما سبق يمكن القول إن مفهوم التحديد التضافري الذي اقترحه عالم الاجتماع الفرنسي لويس التوسير في دفاعه عن ماركس (Lire le capital ; pour Marx) يمكن أن نستفيد منه هنا في هذا الموضوع ونقول أن هناك عوامل عديدة تتضافر وتتحد تؤدي في الأخير إلى ظهور عصابات الأحياء بالمدن وما لهذا من مخاطر جمة على الفرد والمجتمع، فهناك أسباب اجتماعية كالفقر والتهميش والبطالة ونقص الفرص الاقتصادية ما يدفع الشباب إلى الحلول السهلة وهذا يخطر في عصابات الأحياء، التي يمكن أن توفر له دخلا يستطيع

العيش منه او موارد مالية بطرق غير شرعية .وهذا في حده ناتج عن التعليم اذ كثير ما يغادر الأطفال المدرسة لأسباب عديدة كالفقر و التفكك الأسري وغياب الأب أو الأم أو كليهما معا مما يولد لدى الفرد أو الشباب شعور عدم الانتماء ويجعله مثل الحلقة الأضعف سريع التفكك، هذا من جهة ومن جهة أخرى العصابة نفسها توفر له هذا الجانب وتجعله يشعر بالانتماء والحماية وتمنح له هوية جديدة. وأخيرا يمكن إدراج العوامل السياسية من غياب قوانين رادعة والتقاعس في تطبيق القانون أو حتى التواطؤ مع هذا العصابات. كل هذه العوامل (الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية) تتضافر وتتحد لتشكل الأرضية الخصبة والمناسبة لظهور عصابات الأحياء في المدن.

٢ - الخلفية الاجتماعية وخصائص المجرمين المرتبطين بالعصابات:

تؤثر ظاهرة عصابات الشوارع بشكل رئيس على الطبقات الاجتماعية المحرومة. تظهر العصابات قبل كل شيء في السياقات التي يصعب فيها على أفراد الطبقات الدنيا ضمان تطورها، وكذلك في السياقات التي تتميز بالفوضى الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية السريعة، والموجات المتتالية للهجرة، والصعوبات في اندماج الوافدين الجدد، والتنقل السكني، وتآكل النسيج الاجتماعي، والعزلة وفقدان القيم الأسرية، كل ذلك من شأنه أن يساهم بشكل كبير في ظهور العصابات.

إن العوامل المرتبطة بالانضمام إلى عصابات الشوارع عديدة ومتنوعة بشكل خاص. يحدث الانتماء الجماعي في كثير من الأحيان بين الشباب الذين يقدمون خصائص شخصية محددة والذين فشلت مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأساسية الخاصة بهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية بشكل كاف (احتياجات احترام الذات، والانتماء، والهوية، والتوجيه والدعم، والحماية، والسلطة، والمال). بالإضافة إلى ذلك، فهي تتطور في بيئة تتميز بالفقر وعدم التنظيم الاجتماعي وتوفر لهم فرصًا قليلة لتحقيق الذات. كل هذا يحد من تطورهؤلاء الشباب ويبعدهم عن أهدافهم، وبالتالي، فإن الانتماء الجماعي هو نتيجة مجموعة من العوامل المتعلقة بخصائص الفرد وبيئته.

وتشير الدراسات حول هذه القضية إلى أن الجناة المرتبطين بعصابات الشوارع ينتمون عمومًا إلى خلفيات عائلية غالبًا ما تكون غير مستقرة، وحتى منكسرة أو مفككة، بل وأحيانًا عنيفة. إن الصعوبات العائلية التي يواجهها الجناة المنتمون إلى عصابات الشوارع تكون مصحوبة عمومًا بصعوبات أكاديمية وإعاقات في التعلم في كثير من الأحيان، غالبًا ما ترتبط هذه التأخيرات بالتسرب من المدرسة وصعوبات الاندماج في سوق العمل. فرص

العمل ليست أفضل بكثير. (Sylvie Hamel, Martine Vézina et Marie-Marthe Cousineau, 2011).

من دون شك فإن الفرد الذي ينحدر من خلفية محرومة اجتماعيًا واقتصاديًا، ويعيش في بيئة عائلية غير مستقرة أو حتى عنيفة، ويعاني صعوبات في المدرسة، ثم صعوبة الاندماج في سوق العمل لاحقًا، فإن كل هذه الظروف وهذه الصعوبات التي تعترض الأفراد أثناء مسيرة طفولتهم وشبابهم سيكون لها تأثير حاسم في انتمائهم إلى عصابات الأحياء وجنوحهم إلى الانحراف وعالم الجريمة.

مما سبق يمكن القول أن مفهوم التحديد التضافري الذي اقترحه عالم الاجتماع الفرنسي لويس التوسير في دفاعه عن ماركس (Lire le capital ;pour Marx) يمكن أن نستفيد منه هنا في هذا الموضوع ونقول أن هناك عوامل عديدة تتضافر وتتحد تؤدي في الأخير إلى ظهور عصابات الأحياء بالمدن وما لهذا من مخاطر جمة على الفرد والمجتمع، فهناك أسباب اجتماعية كال فقر والتمهيش والبطالة ونقص الفرص الاقتصادية ما يدفع الشباب إلى الحلول السهلة وهذا ينخرط في عصابات الأحياء، التي يمكن أن توفر له دخلا يستطيع العيش منه أو موارد مالية بطرق غير شرعية. وهذا في حده ناتج عن التعليم إذ كثير ما يغادر الأطفال المدرسة لأسباب عديدة كال فقر و التفكك الأسري وغياب الأب أو الأم أو كليهما معا مما يولد لدى الفرد أو الشباب شعور عدم الانتماء ويجعله مثل الحلقة الأضعف سريع التفكك، هذا من جهة ومن جهة أخرى العصابة نفسها توفر له هذا الجانب وتجعله يشعر بالانتماء والحماية وتمنح له هوية جديدة . وأخيرا يمكن إدراج العوامل السياسية من غياب قوانين رادعة والتعاس في تطبيق القانون أو حتى التواطؤ مع هذا العصابات . كل هذه العوامل (الاجتماعية ،الثقافية،الاقتصادية،السياسية) تتضافر وتتحد لتشكل الأرضية الخصبة والمناسبة لظهور عصابات الأحياء في المدن.

سادساً: مقاربات نظرية حول عنف عصابات الأحياء في المدن مدخل الثقافة الفرعية لتفسير العنف والجريمة:

غالبا ما يشير مفهوم الثقافة الفرعية Sub Culture إلى ثقافة مجموعة محدودة مثل عصابات الأحياء أو الشوارع، انطلاقا من هذا التصور كان لمدخل الثقافة الفرعية دورا كبيرا في محاولة فهم ظاهرة عصابات الأحياء أو الشوارع كما هي موجودة في كثير من مدن الدول العربية، وأحد الأساليب الأكثر تأثيرا في التعامل مع الثقافات الفرعية المنحرفة هو نهج "ألبرت ك. كوهين" (1955). ووفقا له، فإن الثقافات الفرعية الجانحة، المكونة من الشباب المحرومين، تتشكل في مواجهة معايير الثقافة السائدة. إن جميع أنصار نهج الثقافة الفرعية

المنحرفة يشتركون في فكرة أن هناك ثقافة تفضل تبني السلوك المعادي للمجتمع والحفاظ عليه. ومن الواضح أن الأبحاث المتعلقة بعصابات الشوارع قد تأثرت بهذا الاتجاه. ترتبط العصابات بشكل منهجي بالجنوح الذي يتم تفسيره، من بين أمور أخرى، بالالتزام بثقافة فرعية. (Chantal Fredette Jean- Pierre Guay، ٢٠١٤: ٢٩٧-٢٩٨)

وتعد ثقافة العصابات أحد التفسيرات للنزعة الإجرامية العالية لدى المجرمين من أعضاء العصابات. ومع ذلك، على الرغم من وجود عدد كبير من الأعمال حول هذه القضية، لا يوجد تعريف واضح لثقافة العصابات أو تفعيل هذا المفهوم. (Chantal Fredette Jean- Pierre Guay، ٢٠١٤: ٣٠٠)، ومع ذلك حاول البعض إعطاء تعريف للثقافة الفرعية على أنها : عالم المعاني المشتركة، ينتقل من جيل إلى جيل، والذي يتضمن رموز وعلامات الاعتراف والقواعد والطقوس والأعراف والقيم (Fredette & Guay، ٢٠١٤: ٢٩٨).

وترتبط الأهمية التي توليها وسائل الإعلام والعلماء لعصابات الشوارع ارتباطاً وثيقاً بفكرة أن أعضاءها هم من أكبر منتجي الجريمة من المجرمين الآخرين. ومن بين التفسيرات لهذه النتيجة سمات ثقافة العصابات. وربما كان الاقتراح الأكثر تكراراً في الأدبيات هو أن الارتباط بالعصابات يفترض مسبقاً هوية اجتماعية تتجلى من خلال الالتزام بثقافة تؤثر في الانحراف. إن افتتان المراهقين والشباب بالعالم الإجرامي هو مصدر العديد من الاهتمامات الاجتماعية. وقد دلت كثير من الدراسات التي أجريت في مجال الثقافة الفرعية لعصابات الإحياء ما يلي:

- ١- اسم المجموعة حيث يمنح هذا الاسم هوية المجموعة، او قد يساعد المجموعة من الهروب من مراقبة أجهزة الأمن(القاتل، الفتى العاشق، إلخ).
- ٢- ارتداء بعض أنواع من اللباس المميز في الشكل والألوان أو طرق ارتدائها، يعد أيضاً من بين الرموز والعلامات عصابة.
- ٣- لبس الذهب والمجوهرات باهظة الثمن وكذا الملابس الفاخرة.
- ٤- كان أعضاء العصابة قد طوروا استراتيجيات للتواصل اللفظي (المصطلحات العامة) والتواصل غير اللفظي (الإيماءات، الوشم) للتعرف والتواصل وتطوير بعض علامات اليد بشكل كافٍ لذلك(استبدال اللغة اللفظية)، ستسمح الكتابة على الجدران أيضاً للأعضاء بتبادل الرسائل من أجل استغلال سوق إجرامية والدفاع عن منطقة معينة أو مهاجمة المنافسين. يعد الشرف وتفوق الذكور والولاء والتماسك والمال من معايير وقيم ثقافة العصابات، يُنظر إلى العصابات على أنها ثقافات فرعية للهيمنة، حيث يتم استخدام الوحشية والرجولة وكراهية النساء والتعبير الوحشي عن الرجولة. ومن ثم، فإن المال، وهو

المظهر النهائي للنجاح الاجتماعي، سيسمح للأعضاء بوضع أنفسهم بشكل هرمي فيما يتعلق بالآخرين.

أما من الناحية الأنثروبولوجية لا توجد مشكلات للعنف ولكن الذي تم تناوله هو البعد الثقافي للعنف. فالعنف يمثل أومعكس ثقافة الشارع، إنها الثقافة الفرعية للشارع أوثقافة دنيا ممارسة من طرف المراهقين.

إن ثقافة الفقر "لأوسكار لويس" تعتبر نموذج في هذا المجال، فمن خصائص هذه الثقافة من الناحية النفسية -الاجتماعية التي توصل إليها "اوسكار لويس" في دراسته لعائلة "سانشيز"،وهي:

١-العيش في الأحياء المكتظة بالسكان.

٢-روح التجمع.

٣-تعاطي المسكرات.

٤-اللجوء المتكرر للعنف لتسوية الخلافات.

٥-ترك الزوجة والأولاد المتكرر.

٦-الزواج الحر أو الزواج بين الأقرباء.

٧-البطالة.

٨-الأجور المنخفضة.

٩-عمل الأولاد (ج.تيمونتر روبرتس،ايمي هات،٢٠٠٤: ١٦٧-١٨٠ وتيدور كابلوف، ١٩٧٩: ٨٨-٩٠).

مدخل المجال أو الفضاء المعماري لمعالجة العنف الحضري:

أدت طرق البحث في هذا المجال إلى أن صياغة نظريات ترغب في إقامة علاقة بين البيئة المادية المباشرة والجريمة، لا علاقة لها بالظروف الاجتماعية في تلك اللحظة. وتجادل هذه النظريات بأن أنواعاً معينة من التصاميم المعمارية من المرجح أن تؤدي إلى أنواع معينة من السلوك أكثر من غيرها وتؤدي إلى ارتكاب المزيد من الجرائم (Steve Schneider etPatti Pearcey، ١٩٩٦: ٣-٤).

وقد دعا ممثلو هذا الاتجاه إلى أنه يمكن منع الجريمة أو التقليل منها من خلال ما يسمونه التصميم البيئي. إن هذه النظريات التي تدعم وجود علاقة بين الجريمة والبيئة المادية تجادل بأن التصميم الحديث لمكان السكن ومساحته له تأثير في التقليل من التفاعل الاجتماعي، وتقويض تماسك المجتمع وزعزعة استقرار السيطرة الاجتماعية غير الرسمية (Jacobs، ١٩٦١). هذه الظروف تزيد من معدل الجريمة. وقد أكد "نيومان"

(Newman ١٩٧٢)، أبرز ممثلي هذا الاتجاه على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التصميم المعماري وفقدان التماسك الاجتماعي والجريمة. (Steve Schneider et Patti Pearcey، ١٩٩٦: ٤)

ويرى "نيومان" بأن التصميم المعماري والبيئي يلعب دورًا حاسمًا في زيادة أو الحد من الإجرام. فقد تطورت النظرية في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، وكتب كتابه الأول عن هذا الموضوع (الفضاء الدفاعي) في عام ١٩٧٢. يحتوي الكتاب على دراسة عن مدينة نيويورك أشارت إلى أن معدل الجريمة الأعلى كان موجودًا في المباني السكنية الشاهقة أكثر من المباني السكنية المنخفضة. وخلص إلى أن هذا يرجع إلى أن السكان لم يشعروا بأي سيطرة أو مسؤولية شخصية عن مناطق سكنهم طوال دراسته، ركز "نيومان" على شرح أفكاره حول التحكم الاجتماعي، ومنع الجريمة، والصحة العامة المرتبطة بتخطيط المدن ومبادئ تنظيم المجتمع (موفق جواد الطائي، ٢٠٢٣). أطلق هذا العمل الرائد لـ "نيومان" مجموعة من الأبحاث التجريبية والتجديدات النظرية للتحقق من العلاقة الافتراضية بين الجريمة والبيئة المادية. إذا تمكنت بعض الدراسات لاحقًا من تأكيد صحة نظريات "نيومان" (Steve Schneider et Patti Pearcey، ١٩٩٦: ٤).

ويعد مفهوم الفضاء التي يمكن الدفاع عنه Defensible Space أحد المفاهيم الأساسية لهذا التوجه الفكري أول من اقترحه "جاكوبس" (١٩٦١)، ولكن "نيومان" (١٩٧٢) كان هو من أسس عبارة "الفضاء القابل للدفاع عنه"، وقد أدى عمل "نيومان" إلى صياغة واحدة من أكثر النظريات تأثيرًا في هذا المجال حيث وضع الأسس الأساسية للبحث في العلاقة بين سلوك الفرد والبيئة المحيطة به، فيما يتعلق بمنع الجريمة المجتمعية (Steve Schneider et Patti Pearcey، ١٩٩٦: ١١).

ويتضمن مدخل التصميم البيئي للحد من الجريمة التوجيهات المشتركة التالية:

- تعظيم الفرص المتاحة للمقيمين لمراقبة المساكن والمناطق العامة.
- تحديد الحدود بين المناطق العامة والمناطق الخاصة بشكل واضح لإنشاء الشعور بالملكية والمسؤولية والإقليمية بين السكان.
- الحد من عدد الدخول والخروج داخل الحي.
- توفير الإضاءة الداخلية والخارجية المناسبة، مع تفضيل الضوء الأبيض الساطع.
- تجنب أي تصميم للمبنى أو المناظر الطبيعية التي يمكن أن تكون بمثابة مكان اختباء.
- الحفاظ على نظافة المنطقة المحيطة، وصيانتها بشكل جيد، وخالية من الكتابة على الجدران. ومنع المجرمين المحتملين من رؤية المنطقة على أنها غير مرتبة وغير آمنة.

- مراعاة الجوانب الأمنية للمكان قبل الاستقرار فيه. يصبح الهدف جذابا للمخالفين، ليس فقط بسبب الخصائص الخاصة بالموقع، ولكن أيضًا بسبب الخصائص المتعلقة بمنطقة الموقع.
- تسليط الضوء على أهمية العمل بالشراكة من أجل (منع الجريمة من خلال التصميم البيئي) ودعوة السكان، مديري المباني، والشرطة، والمهندسين المعماريين، المخططون الحضريون، وشركات البناء، وما إلى ذلك، لتجسيد هذه المهمة.
- دمج (اتجاه منع الجريمة من خلال التصميم البيئي) في برنامج عالمي لمنع الجريمة. وغير بعيد عن هذا الطرح سعت نظرية النوافذ المكسورة التي دافع عنها "كيلينج وويلسون" إلى إقامة علاقة بين تدهور الفضاء العام من خلال الأفعال المعزولة في البداية والتي قد تبدو غير ضارة، وظهور رد على ذلك والتدهور، وظواهر أكثر خطورة مثل الانحراف أو حتى انعدام الأمن ("M. Nicolas Baldach، ٢٠٠٨: ١٥). ولشرح وجهة النظر هذه يبدي "كيلينج وويلسون" الملاحظة التالية: "إذا تم كسر نافذة مكتب أو أحد المصانع ولم يتم إصلاحه بسرعة، فإن نوافذ أخرى من المبنى سيعاني من نفس المصير، إلى حد أن الأشخاص الذين يراقبون ذلك سوف يعتقدون أن لا أحد يهتم بسرعة كبيرة، أنوافذ أخرى من المبنى سيتم كسرها، وسيأخذ سكان الحي ذلك بعين الاعتبار، أن لا أحد مسؤول عن المبنى. وسيلاحظ "كيلينج وويلسون" بعد ذلك هجرًا للفضاء العام وإطلاق العنان لأعمال الانحراف المتكررة وظهور مشاعر من انعدام الأمن (M. Nicolas Baldach، ٢٠٠٨: ١٦).
- لقد تعرضت النظريات التي تسعى إلى إقامة علاقة بين التخطيط والجريمة لانتقادات واسعة النطاق بسبب حتمية البيئة. إذ ينتقد النقاد مؤيدي (منع الجريمة من خلال التصميم البيئي) لوضعهم الكثير من التركيز على دور البيئة في الجريمة والسلوك الإجرامي، زاعمين أن المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية أكثر أهمية في التنبؤ بمعدلات الجريمة. ومن خلال دراسة ستة وستين حيًا في مدينة بالتيمور، على سبيل المثال. أن العلاقة المفترضة القاطعة بين البيئة والجريمة تلاشت بعد السيطرة على متغيرات الحالة الاجتماعية. فيما يتعلق بالوقاية، يرى "هوب" أن نظرية نيومان حول الفضاء الذي يمكن الدفاع عنه غير كافية لأنها تتألف في تبسيط العلاقة المعقدة بين النشاط الاجتماعي والبيئة المبنية (Steve Schneider، Patti Pearcey، ١٩٩٦: ٣٥).

-مدخل النشاط الروتيني:

تعد نظرية النشاط الروتيني (Routine Activity Theory) التي طورها كل من لورانس كوهين وماركوس فيلسون (Cohen, L., & Felson, M. (1979)) لتفسير الجريمة في المدن أو الأحياء الحضرية وذلك من خلال تفسير تغيرات معدلات الجريمة في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٧٤. وقد تم تطبيق النظرية على نطاق واسع. وعلى عكس نظريات علم الإجرام التي تركز على الإجرام كصفة شخصية، تدرس نظرية النشاط الروتيني الجريمة كحدث، وتربطها بشكل وثيق ببيئتها، وتؤكد على العمليات البيئية المحيطة بها، مما يحول الانتباه الأكاديمي بعيداً عن التركيز على الجناة فقط. (Routine activity theory Wikipedia <https://en.wikipedia.org>).

ووفق لهذه المقاربة النظرية فإن وقوع الجريمة يرتبط بتوفر ثلاث عناصر رئيسية عندما تجتمع تقع الجريمة، وهي: وجود مرتكب محتمل، هدف مناسب او ضحية محتملة، غياب الحماية الكافية. وتؤكد هذه المقاربة على النظرية على أن الجريمة ليست نتيجة حتمية لصفات المجرم فحسب، بل هي نتاج للفرص المتاحة في البيئة الاجتماعية والمكانية. من هنا تؤكد هذه المقاربة على أن الجريمة ليست نتيجة حتمية لصفات المجرم فحسب، بل هي نتاج للفرص المتاحة في البيئة الاجتماعية والمكانية. فكلما كانت البيئة مشجعة، حدثت الجريمة وزاد معدلها. ان النشاطات الروتينية للسكان: مثل خروج السكان للعمل أو المدرسة وترك المنازل فارغة، قد توفر فرصاً للجريمة. كما توفر الأماكن التي تغيب فيها الرقابة مثل الأزقة المهجورة أو المناطق ذات الإضاءة السيئة. كانت فرضيتهما أن ما بعد الحادثة قد سهلت التقارب في الزمان والمكان بين الجناة المحتملين وأهداف مناسبة لارتكاب الجرائم في غياب الحراس القادرين على منعها.

من هذا الطرح تم استخلاص فكرتين بسيطتين ظاهرياً لكن لهما تأثيرات مهمة: أولاً، أن فرصة وقوع الجريمة قد تعتمد على تكوين مجموعة من العناصر المتميزة (ولكن غير المنفصلة) المتعلقة بالجاني أو المجرم؛ وثانياً، وهو ما يرتبط بالأولى، أن غياب أي من العنصرين الأولين (الجاني والهدف) أو وجود العنصر الثالث (الحراس القادرون) سيكون كافياً بحد ذاته لمنع وقوع الجريمة المحتملة.

قام كوهين وفيلسون (١٩٧٩) باختبار تفسيرهما للتغيرات في اتجاهات الجريمة من خلال تقييم تجريبي لفرضياتهما الأساسية. ولتأكيد أن تشتت الأنشطة بعيداً عن المنزل والأسرة يمكن أن يزيد من احتمالية أن يصبح الشخص هدفاً مناسباً ويقلل من وجود الحراس القادرين؛ ولتأكيد أن ملائمة الأهداف تؤثر على الاحتكاكات الإجرامية وأن العيش بشكل

منعزل، بعيداً عن بيئة الأسرة، يمكن أن يزيد من معدلات الضحية. (FERNANDO MIRÓ؛ ٢٠١٤: ١-٢)

إن هذه المقاربة تبدو مهمة جداً بحيث يمكن استخدامها في دراسة موضوع عنف عصابات الأحياء في المدينة، حيث توفر إطاراً ملائماً لتفسير كثير من العناصر المتعلقة بهذا الموضوع، وهكذا ومن خلال تحليل النشاط اليومي للسكان وكيف يمكن أن يؤدي إلى خلق بيئة مواتية للعنف، ودراسة دور البيئة العمرانية (مثل توزيع الخدمات أو الإضاءة) في تشكيل فرص العصابات للعنف، بالإضافة إلى ذلك فإن تسليط الضوء على التدخلات الممكنة (مثل تحسين البنية التحتية أو تعزيز وجود الشرطة) سيساهم من دون شك في التقليل من حدوث عنف العصابات.

إن كل المقاربات التي أتينا على ذكرها في هذا المجال تتيح لنا إعطاء ورسم صورة واضحة عن عصابات الأحياء في المدن، بحيث تسمح في الأخير برسم استراتيجيات ملائمة ومناسبة للحد من خطورتها تجنب قدر الإمكان مخاطرها على الفرد والمجتمع.

سابعاً: بعض الحلول المقترحة لمواجهة ظاهرة عصابات الأحياء:

نظراً لتعقد ظاهرة عصابات الأحياء فإن المعالجة تتطلب مدخلاً متكاملًا يشمل عصابات الأحياء في حد ذاتها إلى جانب تدخل هيئات مختلفة كالأسرة ورجال القانون وعناصر الأمن والمجتمع المدني.... الخ. إن مواجهة ظاهرة عصابات الأحياء تتم فقط من خلال تهيئة الظروف اللازمة للشباب للتواصل والاندماج في مجتمعهم عندما يلتصقون و"يندمجون في العصابات". مع الأخذ بالاعتبار توصيات الخبراء الذين يعملون لفترة طويلة في مجال علم الإجرام، والذين يولون أهمية كبيرة للنهج الوقائي والمجتمعي. ويرى هؤلاء الخبراء أن تعقيد ظاهرة العصابات يتطلب إجراءات معززة بمزيج من عدة استراتيجيات (تعبئة المجتمعات، التطوير التنظيمي، التدخل الاجتماعي والقمع) منتشرة في منظور عالمي، بحيث لا يكون الشباب هم المستهدفون الوحيدون، ولكن أيضاً الأسرة والمدرسة والمجتمع.

يجب أن تستهدف الإستراتيجية الفعالة لمواجهة ظاهرة عصابات الأحياء الشباب وبيئتهم، ويجب إشراك جهات فاعلة مختلفة (الأسرة، المدرسة، مكان العمل، المجتمع، إلخ). وتشجيع (جلسة حوار واستشارات مع الشباب) للتشاور عبر مختلف القطاعات من أجل بناء جسرين هذه الجهات الفاعلة المختلفة. إن نهج متعدد الإستراتيجيات سيكون مفيداً جداً في مثل هذه الحالة حيث سيسمح بتعدد المداخل والهيئات المختلفة المهتمة بموضوع عصابات الأحياء وعالم الجريمة والانحراف.

فالأُسرة بما توفره من قيم وعلاقات اجتماعية سليمة والمدرسة ودورها في تعزيز غرس قيم المواطنة وخلق المواطن الصالح، ومحاربة الإقصاء الاجتماعي والفقر وخلف فرص عمل مناسبة للشباب، وخلق فضاءات وأنشطة للترفيه تلبي احتياجات الشباب. هذا بالإضافة إلى دور المختصين من علماء علم الاجتماع وعلماء علم النفس ورجال الأمن والقانون وعلماء علم الجريمة وغيرهم سيكون مفيدا جدا في طرح تصورات عملية ناجعة لتجنب المجتمع خطورة ظاهرة عصابات الأحياء ومحاصرتها.

ليست هناك حلول سحرية للقضاء على ظاهرة عصابات الأحياء، فالأمر يتطلب أخذ الموضوع بكل جدية. وهذا من خلال مشاركة جميع الفاعلين المهتمين بهذه الظاهرة وفق نظرة موضوعية تنظر إلى هذه الفئة على أنها نتاج واقع وبيئة معينة أفرزتها الممارسات اليومية وسياسات محدودة تخلو من رؤية استشرافية مستدامة واضحة المعالم وقابلة للتطبيق، تأخذ بعين الاعتبار تطلعات هذه الفئة أي فئة الشباب الذين يجب أن نقرب منهم ونسمعهم جيدا فهم نتاج بناء اجتماعي وثقافة فرعية نشأت لظروف الإقصاء والتهميش، وتطور مدننا بدون استراتيجيات واضحة تأخذ بعين الاعتبار موضوع الأمن وراحة السكان وحتى لا نقع فيما أسماه "غريغوري باتسون" "الرابط المزدوجة" هذا المفهوم الذي يشير إلى تلك المواقف التواصلية التي يتم فيها تلقي رسائل متناقضة.

وكما يقول المثل الانجليزي "إذا أردت أن تعلم جوني اللغة اللاتينية، فاعرف اللغة اللاتينية ثم اعرف جوني". بمعنى يجب أن نفهم الشباب أولا ونعرف تطلعاتهم وحاجاتهم المتعددة وهذا عن طريق الحوار والدراسات المتنوعة قبل أن نحكم عليهم أو نضعهم في قفص الاتهام.

ثامناً: المدينة رؤية استشرافية:

إن المدينة كما كتب ذات مرة عالم الاجتماع الحضري الأمريكي الشهير "روبرت بارك" Robert Park هي: "أكثر محاولات الإنسان اتساقاً، وبشكل عام نجاحاً في إعادة تشكيل العالم الذي يعيش فيه بما يتفق بدرجة أكبر مع رغبات قلبه. لكن إذا كانت المدينة هي العالم الذي خلقه الإنسان، فهي بالتالي العالم الذي يتعين عليه العيش فيه. فالإنسان بشكل غير مباشر وبدون إدراك واضح بطبيعة مهمته، قد أعاد أثناء خلقه للمدينة تشكيل نفسه" (هارفي، ٢٠١٧: ٢٩-٣٠).

ففي دراسة للخبرة في مجال التخطيط العمراني والتنمية البشرية للمدن "سليين ساكس-جانيت" أبرزت فيها أهم الأفكار التي يجب أن يأخذها بعين الاعتبار، أصحاب القرار في مجال تنظيم المدن وحياء ساكنيها وقد عنونت دراستها "بإضفاء الخاصية الإنسانية على

المدينة" (جانيت، ١٥٦، ١٩٩٦-١٦١) وهي من دون شك تتقاطع مع أفكار ما بعد الحداثة المشار إليها سابقا حيث سيكون الإنسان أو المواطن هو محور كل البرامج التي تنشأ في هذا المجال لإنسان المدينة يجب أن تعيش بهدوء ويعرف معنى الحياة ونوعيتها. وهذا يعني القضاء على الإقصاء الاجتماعي والتهميش والاهتمام بالجانب الاجتماعي وليس الاقتصادي المحض. ويتضح ذلك من الأمور التالية:

١- أنسنة (إنسانية) Humanization المدينة:

يجب أن تكون المدينة في القرن الحادي والعشرين وعاء ناقلًا لنزعة حب الإنسانية، أن تخلق المواطنة وتحقق تزاوج الثقافات وبذلك تصبح أكثر مدنية أو مواطنية.

٢- المدينة مستقبل للمواطنة Citizenship:

ترتبط المدينة والمواطنة بعلاقة وثيقة، حيث تشكل المدينة الإطار الجغرافي للمواطنة، وتوفر البيئة التي تمارس فيها الحقوق والواجبات.

٣- المدينة والديموقراطية Democracy:

إن أنسنة المدينة تعني رفض ديمقراطية مقصورة على القلة وإعطاء الجميع الحرية في إبداء الرأي في اختيار وإنشاء بيئتهم الحضرية الخاصة بهم والمناسبة للحياة اليومية والترفيه والتفكير والعمل. وهناك عديد من التجارب العملية التي طبقت فكثير من مدن العالم والتي تنطلق من فكرة الديمقراطية المحلية التي تدعو بالأساس إلى مشاركة المواطنين في إدارة المدينة ففي مدينة "بورتو اليجري" جنوب البرازيل يشارك سكان مختلف قطاعات المدينة في إدارة ميزانية البلدية ويبلورون معا القرارات المتعلقة بتخصيص اعتمادات لشؤون متنوعة جدا مثل تحسين وضع الأحياء، السياسات الإسكانية والتعليم والصحة والمواصلات والتنمية الاقتصادية، ومعظم المدن الأوروبية خاصة في اسبانيا وفرنسا بدأت تطبق هذه التجربة. (كاترين فوريه، ٢٠٠٣ : ١٣-١٤).

وخلاصة لما سبق، يمكن القول أن المدينة لا يمكن أن تكون أو تتطور بمعزل عن هذه الأفكار التي ستعيد من دون شك للمدينة والعمران في بلادنا وجهها السليم بحيث يكون المواطن هو المستفيد الأول من كل المشاريع والقرارات التي ستتخذ مستقبلا بما أن المواطن نفسه سيشارك في كل القرارات التي تتخذ. والمطلوب ليس حلول مؤقتة بقدر البحث عن مبادئ عمل ثابتة تساعد الجميع مسئولين ومواطنين على إيجاد حلول لمشكلات المدينة التي يحيا فيها الجميع، إن تشويه صورة المدينة التي من المفروض أن تكون صورة ايجابية يتم فيها تعلم واكتساب القيم الحضرية التي تعكس العقلانية والرشد واحترام القانون والتعاون بدل صورة العنف والفوضى الاجتماعية وعصابات الأحياء.

فمستقبل وجودنا في المدينة متعلق بنا وليس بغيرنا. وبهذا تصح تلك المقولة التي أطلقها انتوني "جيدنز" ملخصاً للتفاعلية الرمزية "نحن صنيعة المجتمع، ولكننا صانعوه". فنحن في النهاية يجب أن نصنع مدينتنا بأنفسنا.

تاسعاً: مناقشة نتائج البحث في ضوء تساؤلات الدراسة

حاولنا من خلال هذا البحث التعرض لموضوع مهم من المواضيع التي شغلت و تشغل علماء الاجتماع بشكل خاص وكثير من المجالات المعرفية الأخرى، وهو موضوع عنف عصابات الأحياء داخل المدن وذلك من خلال التعرض إلى أهم العناصر التي يشملها هذا البحث، مثل عوامل وأسباب تكون هذه العصابات، وأهم المقاربات النظرية التي تناولت هذا الموضوع، مخاطر عصابات الأحياء على الفرد والمجتمع، وانطلاقاً من التساؤلات الرئيسية التي شكلت الاشكالية هذا البحث والمتمثلة في:

ما هي أسباب وعوامل ظهور هذه الظاهرة (عصابات الأحياء)؟

- ما العلاقة بين البنية الاجتماعية للمدينة وظهور العنف في الأحياء؟
 - كيف تساهم عوامل مثل التهميش وعدم المساواة داخل المدينة في بروز هذه الظاهرة؟
 - وما هي انعكاسات عنف عصابات الأحياء على الأمن والاستقرار داخل المدن.
- وبعد التحليل الذي قمنا به من خلال أهم المقاربات النظرية التي تناولت الموضوع، فإن النتيجة الرئيسية التي يمكن أن نخرج منها هي أن عصابات الأحياء صنيعة المجتمع، فالمجتمع في تفاعله وفي تناقضاته وفشله في تحقيق طموحات أفراده وعجزه عن فهم مطالبه، فضلاً عن الإقصاء والتهميش والبطالة، وعدم فهم طموحات الشباب وغياب الحوار الجاد والمثمر، وعجز الحكومات في تحقيق برامج تنمية تنهض بالاقتصاد وتحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهاته الفئات المهمشة والهشة، كل ذلك ساهم في بروز هذه العصابات، وساهم في توفير الأرض الخصبة لنموها.

النتيجة الثانية المهمة في هذا البحث هو انعكاسات هذه الظاهرة على استقرار المجتمع و أفراده وعلى النسيج الاجتماعي والطبقي وعلى مسيرة التنمية، مما يستدعي بذل مجهودات إضافية على كل المستويات (اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً، أمنياً).

إن تفكك المجتمع والأسرة وفشل الأسرة في مواصلة أداء دورها الذي أدته منذ قرون من عناية ورعاية وحب ودفء عاطفي والأمن والأمان، يعتبر أحد أسباب هذه الظاهرة وفي نفس الوقت احد نتائجها المباشرة، فنحن في زمن الحب السائل والحياة السائلة والحادثة السائلة التي فقد من خلالها المجتمع والأسرة معالم الطريق كما يذهب إلى ذلك عالم الاجتماعي البولندي "زيغمونت باومان". ففي زمن الحادثة السائلة فإن المجتمعات أصبحت تعاني من

الهشاشة و الارتباك والشك وعدم اليقين في جميع مناحي الحياة، بحيث أصبحت المجتمعات تقتصر الى صورة واضحة الوجهة تبدو اننا نتوجه اليها ونقصدها، لأننا لا نعلم "ماذا نفعل" بل لا نعلم "من سيفعل" (زيغمونت باومان، ٢٠١٦: ٢٥-٢٦). أضف إلى ذلك انتشار ثقافة العنف والثقافة الفرعية التي أنشأها أفراد عصابات الأحياء، التي شجعت كثير من الشباب الذين فشلوا في مشوارهم الدراسي أو استسلموا للظروف الصعبة والهشة التي يعيشونها يوميا من الانضمام إلى هذه العصابات لعلهم يشعروا بهويتهم وكأنهم تؤثر الوجودية وأدب العبث كما نظر لها سارتر وبيكت وهايدغر والبير كامبي. وانطلاقا من التحليل السابق لهذه الظاهرة المعقدة والمؤثرة على تطور المجتمعات ونتيجة للمخاطر التي قد تعصف بالمجتمع وسلامة أفرادها وتسهم في تعثر تطور المجتمع فيمكن أن نقترح الحلول الآتية:

- تعزيز البرامج التعليمية والمبادرات التي تستهدف الشباب وإكسابهم ثقافة جديدة، تقضي على الثقافة الفرعية المسببة لهذه الانحرافات المسجلة (سرقة، عنف، ابتزاز، مخدرات....) وتمكينهم من مستوى تعليمي مناسب يسمح لهم بداية حياة جديدة تقوم على العمل الهادف والمفيد والصالح .
- توفير خدمات اجتماعية لدعم الأسر المهمشة، فكثير من أفراد عصابات الأحياء ينحدرون من أسر مهمشة، وتوفير هذه الخدمات سوف يساهم في القضاء على بذرة الانحراف والعنف والاجرام في مهدها. وتحسين الظروف الاقتصادية في الأحياء الفقيرة.
- دعم الأجهزة الأمنية لمكافحة العصابات بشكل أكثر فعالية.
- إنشاء برامج لإعادة إدماج أفراد العصابات في المجتمع. من خلال التعليم وخلق فرص للعمل مما يقلل بشكل كبير من ظاهرة العنف والاجرام وتوجه الشباب للانخراط في هذه الجماعات.
- تعزيز العدالة الاجتماعية للقضاء على الفوارق الاجتماعية نتيجة لسياسات خاطئة، وتوفير الخدمات الحيوية والضرورية للأحياء الهامشية والفقيرة داخل المدن
- تعزيز العدالة الاجتماعية وطرح برامج للتوجيه والإرشاد بحيث يسمح ذلك بإعادة تأهيل أفراد هذه الجماعة. حتى تتخرب في المجتمع من جديد وفق رؤية جديدة.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

١. الجوهري، محمد. (٢٠٠٠). المدخل إلى علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
٢. السيد، السيد عبد العاطي. (٢٠١٧). علم الاجتماع الحضري. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان.
٣. السيد، عبد العاطي السيد. (١٩٨٠). الإيكولوجيا الاجتماعية. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
٤. جيندز، انتوني. (٢٠٠٥). علم الاجتماع. ترجمة: فائز الصباغ. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
٥. ج. تيمورنر روبيرتس وإيمي هاييت (٢٠٠٤). من الحداثة إلى العولمة. الجزء الأول. ترجمة: سمر الشيشكلي. سلسلة عالم المعرفة. الكويت.
٦. دبله، عبد العالي. (٢٠١١). مدخل إلى التحليل السوسيولوجي. دار الخلدونية. الجزائر.
٧. دبله، عبد العالي. (٢٠٢١). من الحراك الشعبي إلى الجزائر الجديدة. دار الكتاب المعاصر. الجزائر.
٨. دوركايم، أميل. (١٨٩٤). قواعد المنهج في علم الاجتماع. ترجمة: محمود قاسم. (١٩٨٨). دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية.
٩. جورج ريتزر وجيفري ستينسكي. (2021). النظريات الحديثة في علم الاجتماع. مكتبة جرير. الرياض.
١٠. الزعبي، علي زيد. (٢٠٠٤). "العولمة والثقافة: عرض وصفي نقدي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، أكتوبر، المجلد ٣٩، القاهرة.
١١. الزعبي، علي زيد. (أبريل ٢٠١٢). "العولمة والنمو الحضري ومستقبل المدينة". مجلة كلية الآداب. جامعة القاهرة. مجلد ٧٢. عدد ٣، الجيزة.
١٢. سكوت، جون. (٢٠٠٩). علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية. ترجمة: محمد عثمان. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت.
١٣. سلين ساكس، جانيت. (١٩٩٦). اضعاء الخاصية الانسانية على المدينة. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (عدد مارس ١٤٧).
١٤. عبد الباقي، صافي. (٢٠١١). علم الاجتماع الحضري. جامعة الملك فيصل. الرياض.
١٥. عبد الله، أمل ومحمود، بسنت. (٢٠٢٠). علم الاجتماع العام. كلية الآداب، جامعة حلوان. القاهرة.
١٦. غيث، محمد عاطف. (١٩٧٢). علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري. دار الكتب الجامعية للطباعة والنشر. الإسكندرية.
١٧. فوكو، ميشيل. (١٩٩٠). المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن. ترجمة: على مقلد. مركز الإنماء القومي. بيروت.
١٨. كابان، فليب وفراسوا دورتيه، جان. (٢٠١٠). علم الاجتماع - من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية. ترجمة: الياس حسن. دار الفرق. دمشق.
١٩. محمود، عودة محمود. (٢٠٠٠). أسس علم الاجتماع. دار النهضة العربية. بيروت.
٢٠. مهدان، محمد (٢٠١٣). نظريات سوسيولوجية معاصرة. منشورات جامعة ابن زهر اكادير. المغرب.
٢١. هارفي، ديفيد. (٢٠١٧). مدن متمردة - من الحق في المدن إلى ثورة الحضر. ترجمة: لبنى صبري. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت.

٢٢. ناصف، سعيد. (٢٠١٦). علم الاجتماع الحضري، المفاهيم والقضايا والمشكلات. كلية الآداب، جامعة عين شمس. القاهرة.

٢٣. تيودور كابلوف (١٩٧٩). البحث السوسيولوجي. ترجمة: نجاة عياش. بيروت. دار الفكر الجديد.

٢٤. زيغمونت باومان (٢٠١٦). الحداثة السائلة. ترجمة: حجاج أبو جبر. بيروت. الشركة العربية للابحاث والنشر.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Abrahamson, Mark. (2023). *Urban Sociology: A Global Introduction*. Cambridge University Press. Cambridge.
2. Bateson, G. (1972). *Steps to an Ecology of Mind*, Chandler Press,
3. Giddens, Anthony (1984). *The Constitution Of Society*. California: The University of California Press.
4. Henry, Stuart & Milovanovic, Dragan. (1996). *Constitutive Criminology: Beyond Postmodernism*. Sage Publications. London.
5. Jane, Jacobs. (1972). *The death and life of great American cities*. Penguin Books. London.
6. Kelling, George & Coles, Catherine. (1998). *Fixing Broken Windows: Restoring Order and Reducing Crime in our Communities*, Free Press. New York.
7. Kelling, George L. & Wilson, James Q. (1982). "Broken windows: the police and neighborhood safety". *Atlantic Monthly*.
8. Lefebvre, Henri. (1967). *The Right to the City*.
9. Merton, Robert. (1938). "Social Structure and Anomie". *American Sociological Review*, Vol. 3, No. 5.
10. Merton, Robert. (1975). *Social Theory and Social Structure*. The Free Press. New York.
11. Newman, Oscar. (1972). *Defensible Space, Crime Prevention Through Urban Design*, 264 pp., Macmillan, New York.
12. Newman, Oscar. (1996). *Creating Defensible Space*. U.S. Department of Housing and Urban Development, Washington, D.C.
13. Odum, Eugene & Barrett, Gary. (2004). *Fundamentals of Ecology*. 5 th. ed., BrookCole. New York.
14. Thrasher, Frederic. (1927). *The Gang: A Study of Gangs in Chicago*. University of Chicago Press. Chicago.
15. Wilson, J.Q, & G.L Kelling, G. (1982). "Broken Windows". *Atlantic Monthly*. March.

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية

1. Becker, Howard. (1963) (1985). *Outsiders Etudes de sociologie de la deviance*. Metailie. Paris.
2. Chantal Fredette et Jean-Pierre Guay. (2014). "Définir et mesurer l'adhésion à la culture des gangs de rue". *Criminologie*. Volume 47, numéro 2, automne.
3. Cohen, L., & Felson, M. (1979). Social change and crime rate trends: A routine activity approach. *American Sociological Review*, 44, 588–608.
4. Durkheim, E. (1894) *Les règles de la method sociologique*, Paris, P.U.F., 14e édition, 1960.

5. Éric, Macé. (1999). "Les violences dites urbaines et la ville. Du désordre public au conflit dans l'espace public". [*Les Annales de la Recherche Urbaine*](#) Année. 83-84. pp. 59-64.
6. FERNANDO MIRÓ (2014). *Routine Activity Theory in The Encyclopedia of Theoretical Criminology, First Edition. Edited by J. Mitchell Miller.* © 2014 Blackwell Publishing Ltd. Published 2014 by Blackwell Publishing Ltd. **Wiley Online Library** <https://onlinelibrary.wiley.com>
7. Foucault, Michel. (1975). *Surveiller et punir : Naissance de la prison*, Paris : Gallimard. Edition De Minuit.
8. Jane, Jacobs. (2012). "Déclin et survie des grandes villes américaines Editions Parenthèses Collection Eupalinos". *Série Architecture et urbanisme*. Marseille.
9. Jean-François Lyotard. (1979) *La condition postmoderne*, Paris. Les *Discipline and Punish: the Birth of the Prison*, New York: Random House.
10. Jean-Pierre Guay et Chantal Fredette. (2010). La culture de Gangs, l'Identité De member Et La D'éloignement. In J.P. Guay Et Fredette. *le Phénomène des Gangs De Rue. Theories, Evaluations, Intervention* Presses de l'Université de Montréal.
11. Jean-Pierre Guay et Chantal Fredette. (2010). Le phénomène des gangs de rue et samesure. Presses de l'Université de Montréal.
12. Jovelín, E. (2006) « Intervention violence des jeunes : violence faites aux jeunes », Ecole d'éducateurs spécialisés/Université de Lille 3 CUEEP de Lille, le 16 décembre.
13. Le François, Dominique. (2000). *Françoise Porched*. Jacques Frenais. Ville et Violence.
14. M. Nicolas Baldach. (2008). L'incivilité dans son rapport au lien social: Regards croisés sur le phénomène à partir des exemples de HEMet de CAUDRY. Institute Social Lille Vauban Université d'Evry Val d'Essonne Master 2 Développement Social Urbain.
15. Marc Perreault, (2005). "Bandes de jeunes et gangs de rue. Les dérives criminelles d'une enquête identitaire". *Globe. Revue internationale d'études québécoises*, Vol. 8, No. 2.
16. Publiée en GB sous le titre (1976). *Defensible Space: People & Design in the Violent City*, Architectural Press, London. (publié au Japon, Kajima Institute, Tokyo).
17. Klein, M.W.; Maxon, C.L. (2006). *Street Gangs: Patterns And Policies*. New York, N.Y. Oxford University.
18. Steve Schneider et Patti Pearcy. (1996). La théorie et la pratique de la prévention du crime par l'aménagement du milieu. pour : Société canadienne d'hypothèques et de logement. Gouvernement of Canada Publications. in <https://publications.gc.ca> > NH15-123.
19. Sylvie Hamel, Martine Vézina et Marie-Marthe Cousineau. (2011). "Prévenir les gangs de rue en se basant sur la sociologie des organisations : pour sortir des sentiers battus". Communication et organisation [En ligne], 341, mis en ligne le 01 décembre. consulté le 29 avril 2008. URL.
20. [Thomas Z. St. Louis](#). Postmodernist theory of crime and deviance. in <https://fr.slideshare.net>.
21. Wieviorka, M. (1999). "Violence en France". éditions le seuil.

رابعاً: مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

1. <http://journals.openedition.org/communicationorganisation/669> ; DOI :<https://doi.org/10.4000/communicationorganisation.669>
2. <https://www.iraqicp.com>موفق جواد الطائي (٢٠٢٣). الفضاء الدفاعي.
3. Frederic Thrasher: The Emergence of Gangs. Internet Public Library. <https://www.ipl.org>.
4. <https://www.emro.who.int/violence>
5. Routine activity theory. <https://en.wikipedia.org>